الأمم المتحدة

A/77/PV.49

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **49**

الخميس، 8 كانون الأول/ديسمبر 2022، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي . . . . . (هنغاريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مانيراتانغا (بوروندي).

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفتح باب التوقيع عليها

البند 72 **من جدول الأعمال** (*تابع*)

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تواصل الجمعية العامة الآن الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفتح باب التوقيع عليها، وفقا للقرارين 72/76 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 5/77 المؤرخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

وأود أن أذكر المشاركين بأن البيانات التي يدلى بها في الاحتفال، بما في ذلك بيانات الوفود، ستقتصر مدتها على 10 دقائق، على النحو المنصوص عليه في القرار 5/77.

السيد حسين (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذا الحدث التذكاري وأعرب عن أحر التهاني لجميع الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بهذه المناسبة الهامة. إننا إذ نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد الاتفاقية، فإنها تتيح لنا الفرصة للتفكير في مقدار ما حققناه حتى الآن والتحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذها.

لقد كان اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في عام 1982، مبادرة تاريخية، تحت رعاية الأمم المتحدة، لإقامة نظام دولي قائم على القواعد ينظم المحيطات والبحار. وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، نجحت الاتفاقية في توحيد مطالبات الدول بالمناطق البحرية والموارد الموجودة فيها ووفرت للدول آليات لتسوية المنازعات بطريقة سلمية. وبهذه الطريقة، أسهمت في منع النزاعات على المحيطات ومواردها في جميع أنحاء العالم.

أما المؤسسات الرئيسية الثلاث المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار – وهي المحكمة الدولية لقانون البحار، ولجنة حدود الجرف القاري، والسلطة الدولية لقاع البحار – فتسهم إسهاما

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0601، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

كبيرا في إدارة المحيطات والبحار، وفقا لولاية كل منها. ومنذ اعتماد الاتفاقية، أبرم صكان إضافيان بموجب الاتفاقية، هما: اتفاق التنفيذ لعام 1994 فيما يتعلق بالجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاق عام 1995 لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. ويجري التفاوض حاليا تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لإبرام معاهدة أخرى هامة، وهي صك ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لبنغلاديش. فنظرا لندرة مواردنا البرية، نعتمد كثيرا على المحيط والبحر للحصول على الغذاء والطاقة وسبل العيش عامة لسكاننا. وقدر كبير من تجارتنا تجري عبر البحار. وهناك عدد كبير من البحارة البنغاليين يعملون في جميع أنحاء العالم.

وبصفتنا من أوائل الأعضاء في الاتفاقية، فإننا مدافعون أقوياء عن الاتفاقية والالتزامات الواردة فيها. وبعد تصديقنا على الاتفاقية، في عام 2001، بذلنا جهودا كبيرة لتنفيذها. وقمنا بحل نزاعاتنا على الحدود البحرية مع البلدان المجاورة وفقا للجزء الخامس عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقدمنا مطالبتنا بشأن الجزء الخارجي من الجرف القاري في خليج البنغال عملا بالحكم ذي الصلة من الاتفاقية. وعلى الصعيد الوطني، أصدرنا قانون المناطق البحرية وخطة عمل شاملة لتنمية الاقتصاد الأزرق، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي أنجح الصكوك المتعددة الأطراف التي تم التفاوض بشأنها حتى الآن تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل التعاون البحري الدولي. بيد أننا نواجه اليوم قيودا عديدة في تنفيذها. فقد برز ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ بوصفه أحد أهم التهديدات لصحة محيطاتنا. وتآكل السواحل يزداد سوءا. وتتزايد النفايات البلاستيكية البحرية وأنواع أخرى من التلوث البحري بمعدل ينذر بالخطر. ولا يزال الصيد غير المستدام، بما في ذلك الصيد غير القانوني ودون إبلاغ ودون تنظيم، يشكل شاغلا كبيرا. ويتعرض ثلث الأرصدة السمكية للاستغلال المفرط، ويستمر انخفاض التنوع البيولوجي البحري، وقد فقد ما يقرب من نصف جميع الشعاب المرجانية الحية. وفي حين تم إحراز تقدم نحو تحقيق بعض غايات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، فإن العمل لا يمضي بالسرعة أو النطاق اللازمين لتحقيق جميع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويكتسي تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ والصكوك ذات الصلة أهمية حاسمة في التصدي للأثر الضار لتغير المناخ على المحيطات. والقرار الذي اعتمد في الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، التي عقدت في نيروبي في وقت سابق من هذا العام، بإطلاق عملية حكومية دولية من أجل القضاء على التلوث البلاستيكي وصياغة اتفاق دولي ملزم قانونا في ذلك الصدد بحلول عام 2024، خطوة في الاتجاه الصحيح للتحقق من التلوث البحري. وسيكون التعجيل بإبرام الصك الملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية إنجازا هاما آخر في حفظ البيئة البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وحمايتها وإدارتها، في إطار اختصاص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومن المتوقع أن يؤدي الالتزام السياسي المتجدد لقادة العالم في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمحيطات الذي اختتم أعماله مؤخرا إلى التعجيل بجهودنا لحماية صحة محيطاتنا. وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى التضامن العالمي أكثر من أي وقت مضى في دعم سيادة القانون في المحيطات، على النحو الذي أرسته الاتفاقية.

وبهذه المناسبة السعيدة، نغتنم هذه الفرصة لندعو جميع الدول المتبقية إلى الانضمام للاتفاقية بغية جعلها عالمية حقا.

السيد براساد (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أدلي بهذه الملاحظات بالنيابة عن أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ

في كيريباس، بمناسبة هذه الذكرى السنوية الأربعين السعيدة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

بصفتنا مشرفين على أكبر مساحة لمحيط نعيش ونتنفس من خلالها، فإننا فخورون ومدافعون أقوياء عن الاتفاقية. فهي تحمي تطلعاتنا السياسية والاقتصادية والإنمائية. والواقع أن الاتفاقية تحدد شكل قارة المحيط الهادئ الزرقاء الخاصة بنا، التي تمتد على منطقة اقتصادية خالصة مشتركة تزيد مساحتها عن 41 مليون كيلومتر مربع، وهي في صميم استراتيجية قادة منتدى جزر المحيط الهادئ لعام 2050 لقارة المحيط الهادئ الزرقاء.

وتكتسي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أهمية أكبر اليوم إذ أصبح العالم أكثر ترابطا. وقد نمت قيمة التجارة العالمية بشكل كبير. وتظل حرية الملاحة شرطا أساسيا لسلاسل توريدنا واقتصاداتنا العالمية.

ويكتسي إنشاء وصون المناطق البحرية والحقوق والاستحقاقات المنبثقة عنها أهمية قصوى بالنسبة لنا ويظل أولوية عليا لمنطقتنا، على النحو الذي أعاد تأكيده قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في اجتماعهم الحادي والخمسين، الذي عقد في فيجي في تموز/يوليه.

ونعتبر الحفاظ على المناطق البحرية جزءا لا يتجزأ من الحفاظ على توازن الحقوق والالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واحترام ولاية الدول الساحلية وسيادتها وحقوقها السيادية في مختلف المناطق البحرية.

إن تأمين المناطق البحرية ضد تهديدات ارتفاع مستوى سطح البحر هو المسألة الحاسمة التي يقوم عليها التحقيق الكامل لقارتنا في المحيط الهادئ الأزرق. وتحقيقا لتلك الغاية، ما زلنا نتمسك بإعلان قادة منتدى جزر المحيط الهادئ لعام 2021 بشأن الحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ، المتجذر والمؤسس بقوة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونشكر جميع البلدان التي أيدت تلك المبادرة رسميا ونرحب بانضمام البلدان التي لم تؤيدها بعد إلينا.

يبدأ هذا الأسبوع المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. ونتطلع إلى اعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بغية توفير رؤية استراتيجية وخريطة طريق عالمية لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وحمايتها واستعادتها وإدارتها المستدامة على مدى العقد المقبل. ونتطلع في العام الجديد إلى الاختتام السريع للصك الجديد لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام.

وبوصفنا شعبا من شعوب المحيط الهادئ، فإننا نقدر محيطنا الشاسع ومواردنا الجزرية وسلامة بيئتنا الطبيعية ونعتمد عليها. إننا في طليعة الإدارة الإقليمية لمصائد أسماك التونة. وتظل مصايد الأسماك حاسمة لأمننا الغذائي وتنميتنا المستدامة وتعافينا من آثار جائحة مرض فيروس كورونا.

وإذ نحيط علما بتأييد الاتفاق الجزئي بشأن إعانات مصايد الأسماك في المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية في عام 2022، فإننا ندعو جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى المضي قدما بالتصديق على الاتفاقية والالتزام بالموجة الثانية من المفاوضات، لا سيما بشأن قدرات الصيد المفرطة والإفراط في صيد الأسماك.

ونلتزم، من خلال استراتيجيتنا لعام 2050 لقارة المحيط الهادئ الأزرق، بحماية محيطاتنا وبيئتنا وحماية سلامة أنظمتنا الطبيعية والتنوع البيولوجي من خلال إجراءات الحفظ وتقليل الأنشطة التي تؤدي إلى تدهور بيئة محيطاتنا أو تلويثها أو الإفراط في استغلالها.

وولدينا شواغل قوية بشأن أهمية التهديد المحتمل للتلوث النووي على صحة وأمن المحيط الهادئ الأزرق. ونحن مصممون، في مواجهة تركة مؤلمة من التجارب النووية، على تجنب آثار التلوث النووي العابرة للحدود والأجيال في المستقبل في منطقة المحيط الهادئ الأزرق، على النحو المنصوص عليه في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ. ولذلك، فإننا نعيد التأكيد على أهمية ضمان التشاور الدولي والقانون الدولي والتقييمات العلمية المستقلة التي

يمكن التحقق منها. ويجب علينا أن نسعى إلى تحقيق أعلى المعايير – لا للسلامة النووية فحسب، بل كذلك للحماية البيئية والبحرية.

وفي الختام، نكرر التأكيد على أن تظل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوصلتنا ونحن نسير نحو السنوات ال 40 المقبلة.

وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات السريعة بصفتي الوطنية.

لقد وفرت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الاستقرار واليقين، لفيجي ولمعظم أنحاء العالم، على مدى 40 عاما. ووفرت إطارا واضحا لا لبس فيه لتسوية المنازعات. وذلك الإطار صلب وقوي على حد سواء، غير أن صدقيته تعتمد على قبول جميع الدول ولاية المؤسسات التي أنشأناها معا والاعتراف بها. تلك هي الطريقة التي تعمل بها تعددية الأطراف.

إننا نشارك في الأمم المتحدة، كدول أعضاء منفردة، بالتزام وتصميم على التمسك بقواعد المنظومة. وفي الوقت الذي يواجه فيه محيطنا مثل هذه الضغوط الهائلة، يمكن تقويض إدارة المحيطات وإضعافها من خلال العمل الانفرادي. إن هذا المشاع العالمي ملك لنا جميعا. ويجب علينا أن نظل مستثمرين في التعاون وحل المسائل من خلال الحوار ومن خلال المؤسسات المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ولذلك فإن الذكرى الأربعين لحظة لجميع الدول الأعضاء لإعادة تكريس نفسها لدعم العناصر الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والعمل بشكل تعاوني لتوسيع إدارة المحيطات، بما في ذلك من خلال صك ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية ومعاهدة البلاستيك وإعادة هذا التراث المشترك للبشرية بسرعة إلى الاستقرار وكوكبنا إلى مسار 1.5 درجة مئوية. وفيجي على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق تلك النتائج.

وسنسعى إلى مواصلة تقديم إسهامنا – لا لأننا نولي قيمة كبيرة لتعددية الأطراف فحسب، بل كذلك لأن تعددية الأطراف هي في الأساس امتداد لمصالحنا الوطنية وثقافتنا ونظم معارفنا التقليدية ومعتقداتنا وغذائنا وسبل عيشنا وتجارتنا وسياحتنا وأسماكنا وتنوعنا البيولوجي وصحتنا. وكل هذه مشروطة بالإدارة السليمة للمحيطات وتعتمد عليها. ويرتبط أمن ورفاه مجتمعاتنا الساحلية، المهددة الآن بارتفاع منسوب مياه البحر، بالإدارة السليمة للمحيطات. وفي نهاية المطاف، يرتبط أمننا كدولة بسلامة ومتانة إدارة المحيطات، التي تحتل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار موقع القلب منها.

وذلك هو مدى ارتفاع المخاطر بالنسبة لنا نحن الدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ الأزرق وللشعوب والمجتمعات في جزرنا العديدة.

السيد القادري (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): إن من دواعي سروري أن أرى ممثل بوروندي يترأس أعمالنا. وأشكر الرئيس على تنظيم هذه الجلسة للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفتح باب التوقيع عليها.

لقد كان تدوين قانون البحار مهمة هائلة في مونتيغو باي، قبل 40 عاما، أسفرت عن اتفاقية تاريخية هي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. والاتفاقية ثمرة مفاوضات طويلة وشاقة وغير مسبوقة. واعتمادها نتيجة للتعاون الدولي والحلول التوفيقية والجهود المتعددة الأطراف بامتياز. وغني عن القول أنه مع وجود 168 دولة طرفا، يمكننا أن نؤكد أن الاتفاقية مقبولة على نطاق واسع – خاصة وأن العديد من أحكام الاتفاقية تعكس القانون العرفي الدولي.

يظل المغرب، الذي وقع على الاتفاقية في 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 وصادق عليها في 31 أيار/مايو 2007، مقتنعا بمركزيتها وأهميتها. وقد أنشأت الاتفاقية، من خلال تنظيم الأنشطة البحرية وتحديد حقوق وواجبات الدول الأطراف، إطارا معياريا شاملا ويمكن التنبؤ به لإدارة المجالات البحرية.

ومن بين السمات الرئيسية للاتفاقية المرونة التي توفرها. وذلك يسمح لها بمواكبة التطورات المستقبلية. فعلى سبيل المثال، استند اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون

الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال لعام 1995 إلى الاتفاقية من دون تقويضها. وبعد أربعين عاما من اعتمادها، من الواضح أنه لا تزال هناك حاجة إلى ضمان أن تظل ذات صلة وقابلة للتطبيق، بالنظر إلى تطور التكنولوجيات البحرية. وبالمثل، يظل بناء القدرات، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، أمرا محوريا لتحقيق التوازن في تكافؤ الفرص وتمكين الدول الأطراف الأشد احتياجا من الاستفادة من الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية.

ويجب أن تكون صحة المحيطات في صميم جهودنا الجماعية. ويساور المغرب قلق بالغ إزاء تدهور المحيطات بسبب الأنشطة البشرية التي تزيد من الآثار المدمرة لتغير المناخ وتسهم في تدهور التنوع البيولوجي. وتحمض المحيطات وارتفاع مستوى سطح البحر من بين أكثر الظواهر إثارة للقلق وتهديدا لبيئتنا. ولكي تواجه بيئتنا تلك التحديات، فإن الالتزام المتجدد للمجتمع الدولي أمر محوري لحماية التنوع البيولوجي للمحيطات واستعادة تلك النظم الإيكولوجية واستخدام مواردها على نحو مستدام للأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء. إن حماية وحفظ البيئة البحرية وتنوعها البيولوجي في صميم اهتمامات المملكة المغربية، بوصفها دولة ساحلية. إننا على اقتناع بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لمكافحة الأخطار الكبيرة التي تهدد البشرية، ولا سيما الأخطار التي تؤثر على المحيطات.

وأخيراً، تمشياً مع تلك القيم وبتلك الروح، يشارك المغرب في عملية التفاوض على صك دولي ملزم قانوناً بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وكذلك بشأن حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، في صك ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ونرحب باستئناف الدورة الخامسة للمؤتمر في الفترة من 23 شباط/فبراير إلى 5 آذار/مارس، ونقف على أهبة الاستعداد للإسهام بطريقة بناءة من أجل إنجاز عملنا وبناء نظام قانوني عالمي جديد ومناسب لحفظ محيطاتنا واستخدامها المستدام.

السيدة سانشيز دي كروز (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أحيي، بالنيابة عن وفد بلدي، الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين هنا اليوم وأن أهنئ الرئيس على المبادرة الممتازة بعقد هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفتح باب التوقيع عليها عام 1982 في مونتيغو باي.

وتؤيد الجمهورية الدومينيكية البيان الذي أدلت به ممثلة غواتيمالا بالنيابة عن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي هي دول أطراف في الاتفاقية (انظر A/77/PV.48).

وعلى أعتاب الذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي معلم تاريخي بوصفها واحدة من أهم المعاهدات المتعددة الأطراف في التاريخ منذ اعتماد ميثاق الأمم المتحدة، يعتبر هذا الصك دستور المحيطات. ونهنئ أنفسنا على فهمنا آنذاك أنه ينبغي حماية المحيطات، وعلى فهمنا أن أعمالنا تهدف إلى حماية المحيطات والكوكب بأسره على الرغم من الأخطاء التي ارتكبت على طول الطريق.

فبعد أن تعلمنا لآلاف السنين أن البشر يجب أن يهيمنوا على الطبيعة، تعلمنا أخيراً أن من الضروري أن نتعلم التعايش معها من أجل البقاء كنوع. ومما لا شك فيه أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بطبيعتها – بالإضافة إلى وضع الأنظمة، وتدوين المعايير، وتطوير القانون الدولي – لها خاصية جوهرية: أساسها المفاهيمي بوصفها اتفاقاً عالمياً، ونجاحها يكمن في التزام الدول الأطراف وجهدها الجماعي ودعمها.

لطالما أولت الجمهورية الدومينيكية، وهي دولة ساحلية، أهمية قصوى للبحار، ولهذا السبب وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام 1982 وشرعت في التصديق عليها في عام 2009. وبالمثل، استضافت سانتو دومينغو المؤتمر الأول لقانون البحار في أمريكا اللاتينية الذي عقد في عام 1956.

بيد أنه يتعين علينا أن نعترف بأن البحر وكل ما يحيط به لا يزال هشاً، على الرغم من الاتفاقات العديدة والإعلانات العديدة والجهود العديدة المبذولة، ولا يزال يتعرض للهجوم ولا يزال بحاجة إلى التزامنا، وكذلك حقيقة أن شعابنا المرجانية وتنوعها البيولوجي في حالة احتضار نتيجة لتحمض المحيطات بسبب الاحترار العالمي، بما في ذلك التلوث الناجم عن النقل البحري. في الواقع، تشير التوقعات إلى أن 90 في المائة من الشعاب المرجانية في العالم ستختفي مع ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 1,5 درجة مئوية فقط. ويتم صيد مئات الملايين من الأسماك كل عام، بما في ذلك أسماك القرش، والكثير منها بشكل غير قانوني. ويتم ضخ ملايين الأطنان من النفايات البلاستيكية في المحيطات كل عام. يضر ذلك بالتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية البحرية، حيث يتسبب التلوث في نفوق 000 100 من الأنواع البحرية كل عام.

وفي مواجهة هذه التهديدات، تواصل حكومة الجمهورية الدومينيكية العمل بتصميم من أجل إنقاذ مصادر الحياة. وقد زادت ميزانية الدولة لحماية البيئة من أقل من مليوني دولار إلى 11 مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء منطقة محمية بحرية مشتركة بين دولتين بالاشتراك مع البلد الشقيق كولومبيا. وسيحمي ذلك 30 في المائة من مياه البلد. وفي أراضينا، يخضع أكثر من 30 في المائة من المناطق الساحلية للحماية القانونية.

وتقدر الجمهورية الدومينيكية وتنوّه بالعمل والجهود التي تبذلها لجنة حدود الجرف القاري، والسلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار. وتؤكد حكومتنا من جديد التزامها باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بجميع أجزائها وتود أن تؤكد بشدة على الأهمية الخاصة بالنسبة لبلدنا وللعالم للمفاوضات الجارية في مقر الأمم المتحدة بشأن صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، يتم الاتفاق عليها وتنفيذها في أقرب وقت ممكن من أجل استكمال الأحكام والجوانب القانونية الواردة في الاتفاقية دون تقويض أهمية وفعالية الاتفاقيات القائمة الأخرى.

السيد تويرك (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم وامتياز لي أن آخذ الكلمة في جلسة الجمعية العامة هذه للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد وتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لا سيما وأن الفرصة قد أتيحت لي لكي أتمكن من تناول قانون البحار وتطويره في الجزء الأكبر من حياتي المهنية – أولاً، ممثلاً للنمسا في لجنة قاع البحار؛ ولاحقاً، ممثلاً في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار؛ وفيما بعد، كقاض ونائب لرئيس المحكمة الدولية لقانون البحار؛ وأخيراً، بصفتي رئيساً للجمعية العامة ورئيساً للجنة الاستعراض التابعة للسلطة الدولية لقاع البحار.

ونظراً لضيق الوقت المتاح، سأسعى إلى أن يكون بياني قصيراً.

تمثل الذكرى السنوية الأربعون للاتفاقية مناسبة ممتازة أخرى للنظر إلى الوراء فيما تم إنجازه وكذلك للنظر في التحديات المتبقية والتحديات التي تنتظرنا. وأودّ أن أذكر بأن الممثلين في المؤتمر عملوا بجد لسنوات في محاولة للتغلب على الصعوبات العديدة التي لا يمكن التغلب عليها في طريقهم إلى إبرام هذا الصك القانوني العظيم واعتماده. وفي تلك المساعي، قادتهم إلى النجاح شخصيات بارزة من جميع المناطق الجغرافية، ولا سيما الرئيسان المتعاقبان للمؤتمر – الراحل هاميلتون شيرلي أميراسينغي ممثل سري لانكا وتومي كوه ممثل سنغافورة. ونأسف كثيراً لعدم وجوده بيننا خلال هذه الذكرى.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إنجاز هائل حقاً. فقد شكلت جيلاً كاملاً من الدبلوماسيين والمحامين الدوليين ويشار إليها بحق على أنها دستور للمحيطات. فهي تضع قواعد واضحة وعالمية للولاية البحرية للدول الساحلية، وتمثّل قاسماً مشتركاً لا غنى عنه لمختلف المصالح البحرية لجميع الدول، سواء كانت ساحلية أو غير ساحلية، في تحقيق التوازن بين حقوق وواجبات كل منها على منطقة تمثل أكثر من نصف كوكبنا وموارده.

وهناك أيضاً بعض الثغرات والعيوب التي لا يمكن تجنبها في الاتفاقية، حيث حدثت تطورات في قانون البحار لم تكن متوقعة أو لم يكن من الممكن توقعها وقت اعتماد الاتفاقية. ومن المؤكد أن

المفاوضين قللوا من شأن تعقيد تنفيذ بعض أحكامها. وبالإضافة إلى ذلك، اكتُسبت منذ ذلك الحين رؤى علمية جديدة في مختلف المجالات المتعلقة بالمحيطات.

ومنذ بداية المفاوضات المؤدية إلى وضع قانون جديد للبحار، تشرفت النمسا برئاسة مجموعة الدول غير الساحلية والدول المتضررة جغرافيا، التي تشارك سنغافورة في رئاستها، والتي ضمت في النهاية 55 دولة منها 29 بلداً غير ساحلي. والاقتراح المالطي بإعلان قاع البحار والمحيطات الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية تراثاً مشتركاً للبشرية – الذي قدمه السفير أرفيد باردو، صاحب الرؤية العظيمة الذي كان لي شرف معرفته شخصياً – كان منذ البداية موضع ترحيب وتأييد كبيرين من المجموعة. وتجدر الإشارة إلى أن 32 من أصل 43 من الدول غير الساحلية الأعضاء في الأمم المتحدة هي بلدان نامية، تصنف المنظمة 11 منها ضمن أقل البلدان نمواً. ومن المؤسف أن حوالي ثلث الدول غير الساحلية ما زالت تقرر البقاء خارج الاتفاقية، في الوقت الذي تتجه فيه الاتفاقية نحو تحقيق العالمية، وبالتالي فهذه البلدان غير قادرة على التمتع بالمزايا التي توفرها الاتفاقية.

وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة الخاصة لأدلي ببعض الملاحظات الموجزة عن المؤسسات التي أنشأتها الاتفاقية وعن عملها. تنتقل السلطة الدولية لقاع البحار الآن من مرحلة الاستكشاف إلى مرحلة الاستغلال وقد وصلت بهذا إلى منعطف حاسم من وجودها. وهي في طريقها حالياً لوضع اللمسات الأخيرة على لوائح الاستغلال التي يتعين أن تأخذ في الاعتبار الشواغل البيئية الخطيرة التي أعرب عنها في هذا السياق. ويرى العديد من البلدان، بما فيها النمسا، أنه لا ينبغي استغلال المعادن الموجودة في المنطقة قبل إجراء بحوث كافية لآثار التعدين في قاع البحار العميقة على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي والأنشطة البشرية تمشياً مع المبدأ الوقائي والنهج القائم على النظام الإيكولوجي.

وفي الوقت الحالي، لا يزال من غير المؤكد متى سيبدأ الاستغلال بالفعل. لذلك فمن الصعب جداً تحديد مقدار إيرادات قاع البحار التي ستكون متاحة للتوزيع على الدول الأطراف. وعلى أية حال، نتفق مع الاقتراح القائل بأن إنشاء صندوق للاستدامة في قاع البحار يستخدم لدعم المنافع العامة العالمية، أو الاستثمار في رأس المال البشري والمادي أو البحوث والحفظ في أعماق البحار، يمكن أن يكون بديلاً صالحاً للتوزيع المالي البسيط للأموال على الدول الأطراف. وفيما يتعلق بالمجموعات ذات الأولوية من المستفيدين من بين البلدان النامية، نرى أن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي أن تكون على رأس القائمة. وفيما يتعلق بتوزيع الفوائد التي ستجنيها الدول الساحلية التي تستغل الجرف القاري فيما وراء 200 ميل بحري بموجب المادة 82 من الاتفاقية، ينبغي بالمثل إعطاء الأولوية لهذه المجموعات الثلاث من الدول.

ومن المؤكد أن الابتكار الرئيسي في أحكام الاتفاقية المتعلقة بتسوية المنازعات هو إمكانية لجوء الدول إلى محكمة العدل الدولية والتحكيم والمحكمة الدولية لقانون البحار. في البداية، قوبل إنشاء هذه المحكمة الجديدة بقدر معين من الانتقادات. ومع ذلك، فقد أظهرت الأدلة خلال العقود الماضية أنه قد تم المبالغة على نطاق واسع في خطر تضارب الولايات القضائية. ولم يحدث حتى الآن تجزؤ في قانون البحار، كما يخشى البعض. واصلت المحكمة الدولية لقانون البحار، منذ إنشائها، تطوير قانون البحار في مجالات معينة، ولا سيما فيما يتعلق بجملة أمور منها حماية البيئة البحرية وحفظها.

والسجل العام للقرارات التي أصدرتها هيئات تسوية المنازعات المشار إليها في الاتفاقية رائع جداً، حيث تم توضيح عدد من أوجه عدم اليقين في قانون البحار. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من المسائل المتعلقة بقانون البحار التي لم تُحسم بعد، ولا سيما فيما يتعلق بتعيين الحدود بين الدول ذات السواحل المتجاورة أو المتقابلة، والتي قد يكون هناك بضع مئات منها. لذلك لا يزال هناك مجال كبير أمام الدول للاستفادة من نظام تسوية المنازعات المكرس في الاتفاقية.

ولا بد من الاعتراف بأن تجربة العقود الماضية أظهرت أن الدور البالغ الأهمية للمؤسسة الثالثة التي أنشأتها الاتفاقية، وهي لجنة حدود

الجرف القاري، لم يعترف به المفاوضون اعترافاً حقيقياً. واللجنة، على الرغم من مسؤولياتها الثقيلة، هي الهيئة الوحيدة بموجب الاتفاقية التي لا تعمل على أساس التفرغ للوفاء بولايتها. وعلى الرغم من أنها أحرزت تقدماً كبيراً في عملها على مرّ السنين، فإنها لا تزال تواجه عبء عمل هائلاً في المستقبل. ومما لا شك فيه أن التحسينات في العلوم والتكنولوجيا المقترنة بمعرفة أعمق بمناطق الجرف القاري قد زادت من تعقيد التقارير المقدمة من الدول الساحلية، مما يتطلب مزيداً من الوقت والتحليل. ولذلك يبدو من غير المحتمل للأسف أن تتمكن اللجنة من إنجاز عملها قبل أن يحين وقت الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الاتفاقية والتوقيع عليها في هذه القاعة.

ونشاطر العديد من الوفود خيبة أملها لأننا في هذه المناسبة لسنا في وضع يسمح لنا بعد بالاحتفال بالاختتام الناجح للمفاوضات بشأن اتفاق بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ولا يزال من الأهمية بمكان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدد لا بأس به من المسائل التي لم تحسم بعد، والتي من شأنها أيضاً أن توفر أساساً متيناً للانضمام لاحقاً إلى هذا الاتفاق الجديد من جانب أكبر عدد ممكن من الدول.

وقد أثلج صدورنا بيان رئيسة المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، السيدة رينا لي، التي تواصل باقتدار التقليد السنغافوري العظيم المتمثل في بناء الجسور، لدرجة أن "المؤتمر كان أقرب إلى خط النهاية من أي وقت مضى". وتتمنى النمسا لها ولفريقها الممتاز من الميسرين كل التوفيق في الدورة المستأنفة للمؤتمر في شباط/فبراير وآذار/مارس.

وإذا نظرنا إلى الوراء إلى السنوات الـ 40 التي انقضت منذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يمكن أن نستنتج أن الاتفاقية أثبتت قيمتها بوصفها معاهدة حية، حيث وفرت أساساً قانونياً متيناً لسلوك جميع الدول فيما يتعلق بالمحيطات والبحار. وقد اعتُمدت خلال فرصة سانحة، ويبدو من المشكوك فيه أن تنجح مهمة بهذا الحجم اليوم.

ويشكل التوازن الموضوعي بين حقوق ومصالح جميع قطاعات المجتمع الدولي أساس الاتفاقية. ولذلك يجب توخي الحذر الشديد لعدم الإخلال بهذا التوازن الدقيق. إننا نواجه اليوم تحديات جديدة وكبيرة في قانون البحار، مثل التصدي لآثار ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ. وقد أظهرت التجربة أن أفضل طريقة لزيادة تطوير القانون العالمي للبحار هي البناء على أحكام الاتفاقية وتفعيل الالتزامات العامة الواردة فيها بالفعل. ويجب أن يكون الهدف هو التوصل إلى نظام شامل وفعال لإدارة المحيطات في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وكذلك داخلها من أجل حماية وتعزيز قدرة المحيطات على الصمود للأجيال المقبلة.

وأود في هذا الوقت، بعد 56 عاماً بالضبط من أول مرة أتشرف فيها بأن أتكلم في هذه القاعة بصفتي ممثلاً للنمسا، أن أودع الجمعية العامة – ولكن ليس قانون البحار.

السيد غريكو (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نقدر تقديراً بالغاً مبادرة عقد هذه الجلسة التذكارية ونعرب عن امتناننا للمتكلمين على تقديم صورة واضحة عن الأهمية الحالية للنظام القانوني الذي أنشأته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بعد 40 عاماً من اعتمادها.

وتؤيد إيطاليا البيانات التي أدلى بها كل من المراقب عن الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وممثل آيسلندا باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وممثل فييت نام باسم مجموعة من البلدان، على التوالي (انظر A/77/PV.48). وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

رسّخت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار نفسها، منذ اعتمادها، بوصفها الإطار القانوني لقانون البحار الذي يجب أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. ويتجلى ذلك بوضوح في العدد الكبير من التصديقات من جانب الدول الأطراف من جميع أنحاء العالم، سواء كانت دولاً متقدمة النمو أو نامية، أو دولاً بحرية أو بلدانا غير ساحلية.

وبمرور الوقت، تمخضت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عن صكوك وهيئات أخرى، مثل السلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار، واتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، أسهمت في إنشاء ما يمكن أن نسميه اليوم "منظومة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار"، وهي منظومة أثبتت فعاليتها البالغة، لا لتدوين القانون الدولي في هذا الميدان وحسب، بل أيضاً لتطويره بفضل الابتكار والمرونة اللذين يوفرهما، فضلاً عن السوابق القضائية التي توفرها هيئتها القضائية، المحكمة الدولية لقانون البحار.

وفي الوقت نفسه، ومنذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في مونتيغو باي قبل 40 عاماً، ظهرت تحديات جديدة: تهديدات بيئية وجودية، تتعلق في معظمها بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي؛ وزيادة استخدام البحار في أنشطة غير قانونية لا تعرض للخطر سلامة الملاحة فحسب، بل أيضاً حقوق الإنسان الأساسية؛ وانتشار المطالبات البحرية الانفرادية التي لا تستند إلى أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ والاستخدام غير المستدام لموارد المحيطات. وفي هذا الجانب الأخير، وبسبب الحاجة الملحة إلى توفير نظام قانوني دولي فعال لحفظ الموارد البحرية واستخدامها المستدام، تؤيد إيطاليا بقوة إبرام اتفاق طموح وفعال وعالمي بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام في الدورة الخامسة المستأنفة للمفاوضات.

وفي الوقت نفسه، تؤيد إيطاليا المفاوضات الجارية في إطار السلطة الدولية لقاع البحار، ولا تزال مقتنعة بأنه ينبغي ألا يؤذن بالتعدين في أعماق البحار إلا بعد اعتماد إطار تنظيمي قوي وكاف، يستند إلى المعرفة العلمية السليمة، والمبدأ الوقائي، ونهج النظام الإيكولوجي، مما يمنع الآثار الضارة على البيئة البحرية.

كما أود أن أذكر بأن الجزء الخامس عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات اكتسى، مع تزايد عدد الدول الأطراف واتساع احتمالات المنازعات، أهمية متزايدة. ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على قيمة عمل المحافل التحكيمية والقضائية، ولا سيما المحكمة الدولية لقانون البحار، لأن تلك الهيئات تكفل العلاقات السلمية بين الدول الأطراف وتعزز احترام الالتزامات الموضوعية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والامتثال لها. ولا يمكننا ضمان الإدارة السلمية والمستدامة لبحارنا ومحيطاتنا على المدى الطويل إلا من خلال الإنفاذ السلمي والقانوني لمطالب الدول وحقوقها، مع تحقيق منافع متبادلة للجميع.

ولطالما أيدت إيطاليا تأييدا قويا مبدأ الحرية في أعالي البحار، بما في ذلك حرية الملاحة، وهي ملتزمة بشكل خاص بتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. وفي نفس الوقت، نقف في الطليعة عندما يتعلق الأمر بأولوية سيادة القانون في العلاقات الدولية، وخاصة في الأوقات الاستثنائية مثل الأوقات التي نعيش فيها هذه الأيام. وسنواصل التمسك بمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك المبادئ المكرسة في نظام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وسنسهم بنشاط في تنفيذ قانون البحار وزيادة تطويره.

السيد لاغداميو (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر الفلبين سعادة السيد تشابا كوروشي، رئيس الجمعية العامة، على عقد هذه الجلسة، وسعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على ملاحظاته التي مهدت الطريق لهذا التجمع للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

تظل الاتفاقية، في خضم التحديات غير المسبوقة وحالة الطوارئ العالمية التي تواجه محيطات العالم، متراسا للبشرية. وتعيد الفلبين التأكيد، بوصفها دولة أرخبيلية ودولة بحرية ذات تقاليد بحرية، على أن الاتفاقية هي الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار.

وقد كان أمرا طبيعيا، بالنسبة للفلبين، أن تدعم الجهد المتعدد الأطراف غير المسبوق لصياغة الاتفاقية. فبالنسبة لنا، الماء هو الحياة، وحتما كذلك، لأن البلد أرخبيل يتكون من 641 7 جزيرة. وتعتمد سبل عيش الأغلبية بشكل أساسي على صحة بحارنا ومحيطاتنا. ولئلا

ننسى لمن تتضافر جهودنا الدبلوماسية، لنتذكر الصيادين والبحارة والمواطنين الساحليين الذين تتأثر حياتهم يوميا وبشكل مباشر بمياهنا المشتركة، وبالتالي بالاتفاقية.

وقد وقعنا عليها في اليوم الذي فتح فيه باب التوقيع. وبعد عام ونصف، كنا من بين الدول القليلة الأولى التي قدمت صكوك تصديقها في تطلع مشترك إلى إقامة نظام قانوني للبحار والمحيطات.

وتظل الاتفاقية دستور المحيطات، الذي يضع قواعد واضحة لتعزيز استخداماتها السلمية والاستخدام المنصف والفعال لمواردها وحفظ مواردها الحية ودراسة البيئة البحرية وحمايتها وحفظها. وقد حددت بوضوح الحدود المفروضة على المناطق البحرية التي يحق للدول أن تمارس فيها حقوقها السيادية وولايتها القضائية. وخصصت الحقوق في المناطق البحرية بشكل شامل.

وامتثلت الفلبين بحسن نية لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. فالتقيد بالقواعد والمعايير المدونة والموضوعة في الاتفاقية والامتثال لها يسهمان في تعزيز السلام والأمن والتعاون والعلاقات الودية بين جميع الدول، بما يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة. والامتثال للاتفاقية مطلوب من جميع الدول الأطراف.

وفي هذا الإطار سعت الفلبين، بوصفها دولة ساحلية، إلى توضيح حقوقها البحرية، بما في ذلك الحق في بحر إقليمي ومنطقة اقتصادية خالصة وجرف قاري في بحر الصين الجنوبي، وإلى توضيح حقوق والتزامات الدول الأطراف داخل هذه المناطق. إن آليات تسوية المنازعات التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بالنسبة لنا، انتصار للدعوة إلى الحل السلمي للمنازعات الدولية. وبالمثل، فإن الأحكام الصادرة عن هذه الآليات هي القانون الدولي. وهي نهائية. والادعاء بخلاف ذلك لا يشكل إهانة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فحسب، بل لسيادة القانون بشكل عام. وتؤكد الفلبين من جديد في هذا السياق قرار التحكيم لعام 2016 بشأن بحر الصين الجنوبي وتدعو جميع الأطراف إلى احترامه.

فقرار التحكيم لعام 2016 إعادة تأكيد مدوية للاتفاقية. والقرار، من خلال تقديمه تفسير رسمي للأحكام الرئيسية للاتفاقية، علامة فارقة في متن القانون الدولي، وحجر الزاوية في نظام إقليمي ودولي قائم على القواعد. وقد حسم قرار التحكيم بشكل قاطع وضع الحقوق التاريخية والاستحقاقات البحرية في بحر الصين الجنوبي. وهي متاحة للبلدان الأخرى التي لها نفس السمات البحرية الإشكالية مثل بلدنا. إنه يفيد العالم في جميع المجالات. وإذ نحتفل بالذكرى الأربعين لاعتماد الاتفاقية، نحتفل بإصدار قرار التحكيم كإسهام فريد في تعزيز الاتفاقية. وهما معا مرتكزا مواقفنا وأعمالنا في بحر الصين الجنوبي.

وبروح إعلان مانيلا بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية، الذي يصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية الأربعين لاعتماده، ينبغي ألا يعتبر اللجوء إلى تسوية المنازعات القانونية عملا غير ودي بين الدول. بل هو الاعتراف بسيادة القانون كوسيلة لتسوية النزاعات وديا وتحقيق السلام والنهوض بنظام دولي عادل وقائم على القواعد وتعزيز التعاون بين الدول الصديقة والمسؤولة والملتزمة بالقانون والمتحضرة.

وبعد مرور أربعين عاما على اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وما يقرب من 30 عاما على دخولها حيز النفاذ، تعيد الفلبين تأكيد التزامها بالاتفاقية. فاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إلى جانب مجرد تجسيدها للمبادئ المعترف بها عالميا، صك من صكوك القانون الدولي ووثيقة تاريخية عهد بها إلينا وإلى الأجيال المقبلة واضعوها ذوو البصيرة.

السيد الشحي (عمان): يسر وفد سلطنة عمان، السيد الرئيس، أن يشارك في هذه الاحتفالية بمناسبة الذكرى الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 وفتح باب التوقيع عليها، والتي تمثل حدثا هاما في مجال التعاون والتفاهم الدوليين حول القضايا المتصلة بقانون البحار، باعتبارها إنجازا عظيما يضمن ترسيخ دور القانون كعنصر أساسي يحكم العلاقات الدولية.

تؤكد سلطنة عمان التزامها باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. فقد كان بلدي، سلطنة عمان، من بين أول 60 دولة أودعت وثائق تصديقها على الاتفاقية... فقد كان بلدي، سلطنة عمان،

من بين أول 60 دولة أودعت وثائق تصديقها على الاتفاقية، وكان ذلك بتاريخ 17 آب/أغسطس 1989، مما أسهم في بدء نفاذ الاتفاقية بعد انقضاء 12 شهرا على تاريخ إيداع الوثيقة الستين من وثائق التصديق أو الانضمام.

وبتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 1996، صدر المرسوم السلطاني رقم 96/77 بالموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية، وتم إيداع وثيقة الانضمام إلى هذا الاتفاق بتاريخ 26 شباط/فبراير 1997. وبتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 2007، صدر المرسوم السلطاني رقم 2007/10 بالموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وتم إيداع وثيقة الانضمام إلى هذا الاتفاق بتاريخ 14 أيار/مايو 2008.

وإذ تولي سلطنة عمان أهمية بالغة لموضوع المحيطات وقانون البحار، فإنها أولته، في إطار الخطة التنموية الاستراتيجية "رؤية عمان 2040"، اهتماما بالغا من خلال وضع الاستراتيجيات والتشريعات الرامية إلى المحافظة على الموارد البحرية وضمان الاستغلال الأمثل للثروة البحرية والاقتصاد الأزرق، ضمن أهداف تحقيق التنمية المستدامة.

لقد وضعت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار قواعد متكاملة لجميع المناطق البحرية واستخداماتها. كما أسهمت في التسوية السلمية للنزاعات البحرية، وذلك من خلال الآليات التي اعتمدتها، والتي من بينها المحكمة الدولية لقانون البحار والسلطة الدولية لقاع البحار، إضافة إلى الدور الكبير والهام الذي تقوم به لجنة حدود الجرف القاري فيما يتعلق بالحدود الخارجية للجرف القاري.

ختاما، تؤكد سلطنة عمان اهتمامها باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ويتضح ذلك من خلال تكييف التشريعات الوطنية مع الاتفاقية. كما ترى سلطنة عمان أن التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقية من شأنه أن يسهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ويؤسس لمرحلة جديدة من التعاون البناء في مجالي البحار والمحيطات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إنجاز كبير للدبلوماسية والقانون الدولي. وهي جزء حاسم من النظام الدولي القائم على القواعد. وقد أسهمت الاتفاقية إسهاما كبيرا في السلام والرخاء والأمن على الصعيد العالمي بتوفير الاتساق واليقين بشأن إدارة المحيطات. وهي توفر الإطار القانوني لجميع الأنشطة البحرية.

والمملكة المتحدة ملتزمة بدعم قواعد الاتفاقية وضمان تنفيذ حقوقها والتزاماتها. وينطبق هذا الإطار القانوني في بحر الصين الجنوبي، كما ينطبق أيضا في بقية محيطات وبحار العالم. وتشدد المملكة المتحدة، في ذلك السياق، على أهمية ممارسة الحريات في أعالي البحار من دون عوائق، ولا سيما حرية الملاحة والتحليق وحق المرور البريء المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

غير أن المملكة المتحدة تدرك أن التحديات التي تواجه إدارة المحيطات لا تزال قائمة. وتسلم المملكة المتحدة بالشواغل الخاصة للبلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ وتحالف الدول الجزرية الصغيرة فيما يتعلق باستقرار حدودها البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر. وعلى الرغم من واجب الدول في حماية البيئة البحرية، فإن صحة المحيطات قد تدهورت تدهورا كبيرا بسبب العمل البشري، بما في ذلك من الصناعات التي تنظمها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار مباشرة.

والمملكة المتحدة عضو مؤسس في تحالف العمل المتعلق بصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم الذي أطلق في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات في لشبونة في وقت سابق من هذا العام. وتتطلع المملكة المتحدة، بوصفها قائدة التحالف العالمي للمحيطات ورئيسة الائتلاف الطموح الكبير من أجل الطبيعة والناس، إلى جانب كوستاريكا وفرنسا، وعضوا في ائتلاف الطموح الكبير للتنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية، إلى إبرام اتفاق طموح بشأن

حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في الدورة الخامسة المستأنفة للمؤتمر الحكومي الدولي في شباط/فبراير 2023.

السيد راي (بابوا غينيا الجديدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب بابوا غينيا الجديدة، بوصفها دولة أرخبيلية، بالاحتفال التذكاري اليوم بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتشيد بصفة خاصة بوفد سنغافورة على تنسيقه الهام لهذا الحدث الذي يستمر يومين وقيادته له. ونشيد إشادة خاصة بالمجتمع الدولي على بعد نظره وحكمته وجرأته في إنشاء الإطار القانوني الحديث لإدارة المحيطات، في شكل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

لقد كانت الاتفاقية إنجازا هائلا وتاريخيا وأثبتت، خلال 40 عاما منذ اعتمادها، أنها واحدة من أنجح الاتفاقات الدولية التي أنشئت على الإطلاق لتنظيم المشاعات العالمية. فتخيلوا، للحظة، أين سيكون المجتمع الدولي اليوم بدون اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

إن بابوا غينيا الجديدة، بوصفها طرفا في الاتفاقية، ملتزمة بدعم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والدفاع عنها بوصفها دستور المحيطات والإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار.

لقد استفدنا كثيرا على مر السنين منذ أن أصبحنا طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويتجلى ذلك، في جملة أمور، من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك على المستوى الثنائي، والمشاركة مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لمصائد الأسماك، التي عززت بناء مؤسساتنا الوطنية وبناء قدراتنا، بغية معالجة إدارة المحيطات ومساعدتنا على تحسين حفظ مواردنا البحرية واستخدامها على نحو مستدام، بما في ذلك مصائد الأسماك، من أجل تنميتنا الوطنية. كما إنها عززت سيادة القانون في مناطقنا البحرية وخارجها، وبذلك تواصل تعزيز السلام والأمن لبلدنا والمجتمع الدولي.

وترى بابوا غينيا الجديدة أن إحدى نقاط القوة العظيمة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي أنها توفر اليقين القانوني والقدرة على التنبؤ في حماية الولاية القضائية لجميع الدول وسيادتها وحقوقها السيادية، وهو أمر مهم بشكل خاص لدول بحرية صغيرة نامية مثل بلدي وبقية جزر المحيط الهادئ. ومن نقاط القوة الأساسية الأخرى لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أنها ليست صكا جامدا. فالاتفاقية لا تضع قواعد ومعايير فحسب، بل تضع مبادئ كذلك. ولديها مرونة ذاتية عندما يتعلق الأمر بالاستجابة للظروف المتطورة. واليوم، تشمل تلك الظروف المتطورة تهديدات ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ وتحدي التنمية المستدامة. في ذلك الصدد، يشاطر وفد بلدي أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ في لفت الانتباه إلى إعلان القادة الإقليميين بشأن الحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ الذي اعتمد في آب/أغسطس 2021. إن الإعلان بمثابة بيان رسمي من قبل قادة جزر المحيط الهادئ بأن مناطقنا البحرية منذ إنشائها وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فضلا عن الحقوق والاستحقاقات الناشئة عنها سيتم الحفاظ عليها ولن تخفض بغض النظر عن أي تغييرات مادية تتصل بارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ وأن هذا ما تؤيده اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمبادئ التي تقوم عليها. ونرحب بالتأييد الدولي المتزايد لها بما في ذلك ما يدل عليه إعلان قادة تحالف الدول الجزرية الصغيرة الصادر في أيلول/سبتمبر 2021.

كما نشيد بدينامية الاتفاقية في سياق مساهماتها القيمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة "المستقبل الذي نصبو إليه" على النحو المبين في الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة التي تمت مناصرتها أيضا من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالمحيطات. على نفس المنوال وفيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية لزيادة حماية التنوع البيولوجي البحري وحفظه واستخدامه بصورة مستدامة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بموجب صك دولي ملزم قانونا ناشئ عن الاتفاقية فإننا ملتزمون التزاما ثابتا بالعملية الحكومية الدولية. ويتطلع وفد بلدي إلى اختتامها على نحو طموح وناجح في وقت مبكر من العام المقبل.

في الختام، تؤكد بابوا غينيا الجديدة مجددا التزامها الثابت بأولوية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوصفها النظام القانوني الدائم للمحيطات والبحار.

السيدة سليمان (بروني دار السلام) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، تود بروني دار السلام أن تعرب عن تهانيها على الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفتح باب التوقيع عليها. نود أيضا أن نشكر الدول الأطراف في الاتفاقية على مواصلة دعم إطارها القانوني الهام وتشجيع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن لكفالة الانضمام العالمي إلى الاتفاقية وزيادة تحسين الإدارة البحرية العالمية. لقد مكن إطار الآليات الإلزامية لتسوية المنازعات بموجب الاتفاقية الدول من حل خلافاتها سلميا من خلال المفاوضات الثنائية أو التحكيم أو التقاضي من طرف ثالث. ويجب تقدير الإطار الذي يناصر الحوار والمشاورات لأجل حل النزاعات، خاصة في وقت يواجه فيه العالم كثيرا من التحديات.

لقد صدقت بروني دار السلام على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1996. وبالنسبة لدولة ساحلية صغيرة تؤيد بقوة نظاما متعدد الأطراف قائما على القواعد، تدل الذكرى السنوية لهذا العام على أن الاتفاقية بوجود أكثر من 168 دولة طرفا فيها، تظل دستور المحيطات وتضع نظاما دوليا وإطارا قانونيا شاملا يجب أن تنفذ من خلالهما الأنشطة في المحيطات والبحار بطريقة متوازنة ومتكاملة. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الاتفاقية الإسهام في ذلك الاستقرار، نظرا للدور الحاسم للمحيطات في ضمان رفاه الدول بواسطة توفير الموارد والوسائل اللازمة للتجارة والتبادل التجاري والنقل والبحار والمحيطات بوصفها من المستودعات الرئيسية للتنوع البيولوجي في العالم.

ونتطلع في ذلك الصدد إلى استئناف الدورة الخامسة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانونا بموجب الاتفاقية بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام بوصفها خطوة هامة للبناء على رؤية الاتفاقية لحماية الحياة البحرية وحفظها وإحيائها، فضلا عن كفالة الاستخدام المستدام لموارد المحيطات وتعزيز إطار الحوكمة القائم. إن اعتماد الإعلان المعنون "محيطنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا" في الوقت المناسب (انظر A/CONF.230/2022/12، المرفق) في سياق مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة يدل أيضا على تصميمنا الجماعي على العمل بشكل حاسم وعاجل لتحسين صحة المحيطات ونظامها الإيكولوجي وإنتاجيتها واستخدامها المستدام فضلا عن تعزيز قدرتها على الصمود.

وستواصل بروني دار السلام العمل مع المجتمع الدولي في تعزيز مقاصد ومبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد غيانا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا غواتيمالا بالنيابة عن الدول الأطراف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وجامايكا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية (انظر A/77/PV.48).

تضع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار – التي كثيرا ما يشار إليها باسم دستور المحيطات – نظاما شاملا للقانون ونظاما يهدف إلى تعزيز استخدام البحار والمحيطات في الأغراض السلمية والاستخدام المنصف والفعال لمواردها، علاوة على حفظ مواردها الحية واستخدامها المستدام ودراسة البيئة البحرية وحمايتها والحفاظ عليها. وكما ورد في ديباجتها، فإن تدوين قانون البحار وتطويره التدريجي الذي تحقق في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار مهمان لتعزيز السلام والأمن والتعاون والعلاقات الودية بين جميع الأمم وفقا لمبادئ العدل والمساواة في الحقوق، وسيعززان التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع شعوب العالم وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها المبينة في ميثاق الأمم المتحدة.

لقد صمدت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أمام اختبار الزمن والممارسة. والواقع أن الاتفاقية التي صدقت عليها 168 دولة تحظى بتطبيقات واسعة النطاق بوصفها الإطار القانوني الأهم والشامل فيما يتعلق بتنظيم الأنشطة في المحيطات والبحار. كما أن من المهم أن الاتفاقية ليست جامدة، بل إنها وثيقة حية وتوفر إطارا لمواصلة

تطوير مجالات محددة من قانون البحار. في ذلك الصدد تتطلع غيانا إلى الاختتام الناجح للمفاوضات المتعلقة بالمعاهدات بشأن التنوع البيولوجي للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وسنشارك أيضا في المفاوضات المقبلة في جمعية الأمم المتحدة للبيئة لوضع معاهدة جديدة بشأن التلوث البلاستيكي. وتتجلى أيضا قدرة الاتفاقية على معالجة المسائل القانونية الناشئة في عمل الهيئات القضائية المنشأة بموجب الاتفاقية. لقد أسهمت المحكمة الدولية لقانون البحار المكلفة بالفصل في المنازعات الناشئة عن الاتفاقية، بوصفها هيئة قضائية مستقلة، إسهاما كبيرا في الفقه القانوني المتعلق بقانون البحار ووفرات أحكاما وفتاوى قيمة في طائفة من المسائل. ونشيد أيضا بالإسهامات الهامة للجنة حدود الجرف القاري والسلطة الدولية لقاع البحار.

إذ نحتفل بمرور 40 عاما على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لا يسع غيانا إلا أن تفكر مليا في الدور الذي اضطلعت به في تاريخ الاتفاقية، وربما الأهم من ذلك الدور الذي اضطلعت به الاتفاقية في افتتاح فصل جدير بالترحيب في تاريخ بلدنا. أولاً دخلت الاتفاقية حيز النفاذ بعد عام واحد من أن تصبح غيانا الدولة الستين التي صدقت عليها. ثانيا، منذ دخولها حيز النفاذ في عام 1994 استخدمت أحكام الاتفاقية في مناسبات عديدة لحل مسائل معقدة ولا تزال توفر التوجيه في مجموعة من المسائل واسعة النطاق. وبالنسبة لغيانا فقد حلت مسألة معلقة منذ أمد طويل بواسطة تعيين حدودنا البحرية مع سورينام الذي تقرر عملا بالمادتين 286 و 287 من الاتفاقية ووفقا لمرفقها السابع. ومن السمات البارزة لذلك الاستحقاق أن المحكمة طبقت طريقة تساوي الأبعاد لتعيين الحدود البحرية الوحيدة بموجب الفقرة 1 من المادة 74 من الاتفاقية والفقرة 1 من المادة 83.

بينما تتصدر مسائل تغير المناخ والأمن الغذائي جدول أعمال العالمي، تتزايد أهمية الإطار الذي توفره الاتفاقية للإدارة الفعالة للمحيطات، بما في ذلك الاستخدام المستدام للموارد البحرية وحفظها وحماية البيئة البحرية وحفظها، ومن شأنه أن يوفر أساسا لمعالجة تلك المسائل. وفي ذلك الصدد، تلاحظ غيانا مع التقدير عمل لجنة القانون الدولي بشأن المسائل المتعلقة بآثار ظاهرة ارتفاع مستوى سطح البحر وآثارها وتداعياتها وعواقبها القانونية المحتملة. إذ نحتفل بهذه الذكرى السنوية التاريخية، تؤكد غيانا من جديد التزامها الكامل باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتعرب عن أملها الكبير في أن تحظى الاتفاقية بالتصديق العالمي عليها في المستقبل القريب.

السيد تومو مونثي (الكاميرون) (*تكلم بالإنكليزية*): في سياق الطابع البحري المتزايد للمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الدبلوماسي العالمي، فإن لدينا فرصة اليوم لإعادة النظر في واحدة من أكثر المعاهدات المتعددة الأطراف رمزية في القرن الماضي. من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار – التي وصفت بحق بأنها دستور المحيطات – اتفقت الدول الأطراف في هذا الصك الطموح قبل 40 عاما على إنشاء نظام قانوني للبحار والمحيطات لتيسير الاتصال الدولي وتعزيز استخدامها في الأغراض السلمية والإدارة المنصفة والفعالة لمواردها مع المحافظة على مواردها الحية ودراسة البيئة البحرية وحمايتها والمحافظة عليها لإقامة نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف يراعي مصالح واحتياجات البشرية جمعاء فضلا عن مراعاة المصالح والاحتياجات المحددة للبلدان النامية على وجه الخصوص سواء كانت ساحلية أو غير ساحلية.

ولئن كان الوعد بذلك النظام الاقتصادي الدولي والسعي إلى بنائه لم يتحققا بعد فإن ترسيخ نظام قانوني عالمي معني بالنشاط البحري والمحيطات ومناطقها علاوة على تكييفها مع الحقائق الجديدة لعالم اليوم أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبالتالي فإن الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تتيح فرصة أخرى لإعادة النظر في إنجازات الاتفاقية في مجال القواعد المحددة في عام 1982. كما أنها فرصة أيضا للتصدي للتحديات الناشئة المتعلقة بالمحيطات والبحار على وجه السرعة.

أخيرا، إنها تتيح لنا فرصة للتفاعل بشكل استباقي نظرا لمختلف التطورات والحالات والتحديات المتعلقة بالبيئة البحرية بغية اقتراح تدابير مناسبة لتمكين الاتفاقية من مواصلة الارتقاء إلى مستوى

التوقعات والتطلعات المشروعة لها في إطار الهيكل العالمي لإدارة المحيطات.

(تكلم بالفرنسية)

ومن الواضح أنه لم تعد هناك حاجة إلى إثبات أهمية الاتفاقية وعالميتها وطابعها الموحد وشرعيتها بوصفها إطارا استراتيجيا رئيسيا للتعاون الدولي في مجال قانون البحار. كما أنها توفر إطارا مرجعيا قانونيا شاملا ويجب أن تنفذ في إطارها جميع الأنشطة في البحر. لقد نجحت الاتفاقية في إصدار صكوك قانونية مختلفة ومن شأنها أن تعزز إطار إدارة المحيطات. ولكن بينت التطورات المعاصرة التي تؤثر على المحيطات على مر السنين أهمية تكييف ذلك الإطار العضوي نفسه مع تحدياتنا الحالية والمستقبلية.

وبالإضافة إلى المسائل البيئية والاحترار العالمي، لا تزال الاتفاقية تواجه زيادة كبيرة في التهديدات الأخرى، مثل تلك المتعلقة بعودة النشاط غير القانوني، والقرصن والاتجار بالمنتجات غير المشروعة والاتجار بالأسلحة وأزمة التنوع البيولوجي العالمية وأثر الضغوط البشرية وانتهاكات حقوق الإنسان في سياق الهجرة البحرية. وتعدُّ تلك المسائل وغيرها التي تغطيها الاتفاقية على نحو ما إطارا لمسائل جديدة يتعين معالجتها لاستكمال الهيكل العضوي لإدارة المحيطات الذي أرست الاتفاقية أساسه. ولأجل ضمان أن تواصل المحيطات تقديم الدعم المستدام لاحتياجات البشرية العديدة والمختلفة، يجب أن نضاعف جهودنا لكي نكفل تطبيق الاتفاقية على نحو موحد ومتسق. وإلى جانب ذلك، يجب أن تظل الاتفاقية مفتوحة على التطورات في مجالات محددة من قانون البحار، وأن تكون قادرة على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع الدولي. ويجب أن تواصل توجيه وضع مختلف الصكوك القانونية الجديدة التي من شأنها أن تحدد على نحو أفضل الشواغل الجديدة والناشئة المتعلقة بإدارة المحيطات. كما تعدُّ المفاوضات الحكومية الدولية الجارية حاليا تحت رعاية الجمعية العامة بشأن وضع صك دولي ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام، علاوة على مفاوضات السلطة الدولية لقاع البحار بشأن مشروع قواعد لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة، دليلا واضحا على تلك الدينامية.

وبما أن بلدي يشارك بشكل كامل في مختلف العمليات، فقد أحطنا علما بقرار الجمعية تعليق الدورة الخامسة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام بغية استئنافه في الدورة المقبلة للسلطة الدولية لقاع البحار في وقت لاحق لاستعراض التقدم المحرز في مشروع الأنظمة المقترح بغرض الانتهاء من وضع الإطار التنظيمي لاستغلال قاع البحار بحلول الموعد النهائي المحدد في تموز/يوليه 2023 إذا كان ذلك ممكنا. ويأمل وفد بلدي أن تسترشد مداولاتنا – كما هو الحال في الماضي – بالمشاركة البناءة والمرونة كي يتسنى لنا وضع صكوك متينة فعالة وعالمية من شأنها أن توفر قيمة مضافة لإدارة المحيطات اليوم، إلى جانب الأدوات اللازمة للحماية الفعالة والمستدامة للموارد ذات الصلة التي من شأنها أن تكفل تمتعنا بالتراث المشترك للبشرية حقا. وستواصل الكاميرون التزامها البناء بتحقيق تلك الغاية.

السيد بيريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أكون هنا اليوم لأخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن بلدي في هذه المناسبة الهامة للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. تضع هذه الاتفاقية – بوصفها إطارا شاملا يحكم استخدامات المحيطات – خطة طموحة لعالمنا فيما يتعلق باستخدام المحيطات وحمايتها لأغراض المنفعة المشتركة للبشرية. بالتزامها وإسهامها تود سري لانكا أن تؤكد من جديد أن تتويج سنوات عديدة من العمل في إطار الاتفاقية قد برهن على أهمية الجهود المتعددة الأطراف في وضع المعايير الدولية. عليه لقد دشنت الاتفاقية فصلا جديدا، إذا جاز التعبير، في تطوير قانون البحار حيث أنشأت إطارا قانونيا لحفظ الموارد البحرية الحية وغيرها فضلا عن إدارتها واستكشافها واستغلالها داخل مناطق الولاية الوطنية وخارجها. لقد أعطت تلك المبادئ المدونة

زخما كبيرا لمفهوم قاع البحار العميقة خارج مناطق الولاية الوطنية بوصفه تراثا مشتركا للبشرية لكي يستغل لصالح المجتمع الدولي بأسره.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المبرمة في مونتيغو باي، جامايكا بتاريخ 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 يتعين علنيا تقييم الإسهامات القيمة لذلك الاتفاق التي يمكن وصفها بأنها إنجاز هائل للمجتمع الدولي يأتي في المرتبة الثانية بعد ميثاق الأمم المتحدة بحد ذاته. لقد أدخلت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما نعلم، كثيرا من السمات الجديدة في قانون البحار بما يتجاوز مجرد تجميع المبادئ الرئيسية للقانون العرفي. وتشمل ابتكاراتها الرئيسية تناولها لمسائل من قبيل المياه الأرخبيلية وإنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار وتعريف قاع البحار خارج نطاق الولاية الوطنية بوصفه تراثا مشتركا للبشرية، علاوة على ابتكارها لمفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة. كما سنت خلال ذلك القانون البحري العرفي ولكنها تجاوزته أيضا بتوسيع نطاق المطالبات الوطنية إلى ما وراء البحار، أي ما يتجاوزالمطالبات التقليدية بكثير بإنشائها مناطق اقتصادية خالصة فريدة من نوعها. وبحكم الأمر الواقع فقد أدى إنشاء مناطق اقتصادية خالصة إلى ظهور مطالبات ونزاعات جديدة غير مسبوقة.

بل تجسد المنطقة الاقتصادية الخالصة على وجه الخصوص التوازن المعقد للاتفاقية التي اقتضى الاتفاق عليها سنوات عديدة من المفاوضات. وسمح ذلك بإرضاء الدول الساحلية – لا سيما الدول الساحلية النامية، فيما يتصل بحقوقها المتصلة بموارد مياهها – علاوة على القوى البحرية الكبرى ذات الصلة الوثيقة بحرية الملاحة والتجارة. علاوة على ذلك، ساعدت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على تسوية الكثير من المنازعات البحرية. كما ساعدت الاتفاقية في حل النزاعات وتعزيز الاستقرار القانوني بتعريفها لمختلف المجالات البحرية ومداها بوضوح. إن مفهوم المياه الإقليمية مثال يكتسي أهمية خاصة. فبالرغم من أنه وُضع في الأيام الأولى لقانون البحار لم يتسن للدول مطلقا الاتفاق على سعته ومداه. بيد أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار قد أوضحت تلك المسألة بدليل أن غالبية الدول العظمى تطالب الآن بمياه إقليمية يبلغ مداها 12 ميلا أو أقل، بما في ذلك بعض الدول التي ليست أطرافا في الاتفاقية. عليه أصبحت الاتفاقية موجهة لسلوك الدول فيما يتعلق بالمسائل البحرية. وبالتالي فإن الاتفاقية مرشدا في كل ما يتعلق بالبحار تقريبا.

تتسم الاتفاقية أيضا بأنها اتفاقية مبتكرة ونص حديث لم يواجه أي تحديات على مدى الـ 40 عاما الماضية. على العكس من ذلك أصبحت بعض أحكامها أكثر أهمية اليوم، كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة للأحكام المتعلقة باستكشاف واستغلال قاع البحر التي جعلها التقدم التكنولوجي ممكنة منذ عقد الثمانينيات في القرن الماضي. بالإضافة إلى ذلك يدل اعتماد المفاوضين للاتفاقية على أهمية الشواغل البيئية في وقت كانت فيه هذه المواضيع أدنى أولوية.

نتيجة لذلك تتضمن الاتفاقية جزءا شاملا عن حماية البيئة البحرية وحفظها. ولكن يجب أن نواصل السعي والتحلي بكفاءة سياسية أكبر للحفاظ على زخمها خشية أن تضيع علينا فرصة فريدة لجني عائداتها. وعلى منوال العديد من الأحكام الأخرى للاتفاقية، أدرج مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة في القانون العرفي الدولي، الأمر الذي يجعلها ملزمة قانونا لجميع الدول.

أود أيضا أن أحذر من أنه ربما يكون لعدم التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أثر سلبي على مصالح أخرى في العديد من مناطق العالم. وإذ نحيط علما بعدم تصديق الدول المتقدمة النمو على الاتفاقية، قد تتجاهل دول أخرى جوانب رئيسية من القانون الدولي في هذا المجال من قبيل حرية الملاحة أو الحقوق المنصوص عليها في إطار المنطقة الاقتصادية الخالصة. وتقتضي تلك العقبات المستمرة التي تشير إليها الدول الصناعية فيما يتعلق بالتصديق على الاتفاقية إجراء مفاوضات جادة لأجل التغلب عليها ويجب أن تؤتي ثمارها. في الوقت نفسه يجب على البلدان أن تضع في اعتبارها كيف تطورت التجارة البحرية عبر المحيطات منذ القِدَم بوصفها رمزا لرخاء الأمم ومنعتها.

في هذا المنعطف الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الأربعين للاتفاقية، من الأهمية بمكان أن تتضافر جهودنا للحفاظ على تلك

الروح فضلا عن العمل معا والتغلب على العقبات بواسطة التعاون المتبادل. وفي ذلك السياق، توجد مبادرات عديدة لأجل توزيع أفضل ومبرر للثروة بما يعود بالفائدة على الجميع بتقديم تنازلات كبرى، وإذا جاز لي التعبير في هذا المنحى: إعادة تحديد التوصيات المقدمة من خلال مختلف المناقشات المتعددة الأطراف. ويجب أن نواصل التركيز على ذلك الهدف وتشجيع البشرية على بذل جهود عالمية للعمل بشكل تعاوني وشامل على وضع الاتفاقية في السنوات المقبلة. وقد خلصت المناقشات في هذا المجال إلى أن الاتفاقية نفسها معلم في إمكانيات الدبلوماسية المتعددة الأطراف على الصعيد العالمي. كما يمكن أن تصبح ركيزة لتوافق قد ينشأ للتوفيق بين المصالح الأمنية والاقتصادية والبيئية وغيرها من المصالح المهمة، وتوفر معايير وقواعد دقيقة يمكن أن تقلص القضايا وتحل النزاعات من أجل تحقيق نتائج تكفل مصلحة مشتركة في عمليات صنع السياسات.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على الرأي الذي يفيد بأن الاتفاقية قد حققت هدف تنظيم استخدام البشرية للمحيطات على مدى السنوات الـ 40 الماضية وأن دورها البارز سيستمر في النمو. ومما لا شك فيه أن العمل المهم في نطاق الاتفاقية سيشكل إطارا قانونيا يمكن أن تعمل فيه جميع بلدان المحيطات والبحار، مما يسهم في العمل المهم بشكل أساسي المتمثل في صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولا يفوتني أن أذكر بكل فخر المساهمة الكبيرة في تطوير اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي قدمها أسلافي، العمالقة في هذا المجال، الراحل هاميلتون شيرلي أماراسينغي، وسوزانثا دي ألويس، وكارين بريكنريدج ورودني فاندرجيرت، إضافة إلى متخصصين آخرين معروفين مثل كريس بينتو وهيران جاياوردينا، الذين عملوا بلا كلل على وضع القانون والمفاهيم المرتبطة به من أجل التصدي للتحديات المعاصرة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على جهودها الدؤوبة والقيمة في الترتيبات لتوجيه العملية والتوصل لإطار إدارة المحيطات في المستقبل.

السيد سليمان (جمهورية تنزانيا المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة لمناقشة هذا البند من جدول الأعمال، أود أن أنضم للمتكلمين السابقين في الإشادة بالرئيس على تنظيم جلسة اليوم المهمة.

ويشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم وفد جمهورية تنزانيا المتحدة. يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل رواندا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/77/PV.48)، وأود أن أضيف البيان العام التالي بصفتي الوطنية.

أود أن أعرب عن عميق امتناني خاصة لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار – أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار – على جهودها الاستثنائية في دعم عمل الاتفاقية والهيئات المنشأة بموجبها، أي المحكمة الدولية لقانون البحار، ولجنة حدود الجرف القاري والسلطة الدولية لقاع البحار، في اضطلاعها بولاياتها في إطار القانون وترسيخ استخدام المحيطات على نحو أكثر قوة وسلمية واستنادا إلى القواعد. وأود أن أؤكد للرئيس تعاون وفد بلدي الكامل في اضطلاعه بعمله المتمثل في توجيه أعمال الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفتح باب التوقيع عليها. وقد أحاط وفد بلدي علما أيضا بتقريري الأمين العام الواردين في الوثيقتين A/77/68 و A/77/331.

ويسر تنزانيا أن تنضم إلى الدول الأعضاء الزميلة في الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. هذه سنة مهمة للمحيطات. في 10 كانون الأول/ديسمبر، سنحتفل بمرور 40 عاما على اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في مونتيغو باي، جامايكا. وفي المؤتمر الثالث لقانون البحار، عقدت الدول العزم للتوصل إلى اتفاقية تحظى بمشاركة واسعة النطاق من خلال معالجة مسائل محددة وتحقيق التوازن بين المصالح والتطلعات المهمة للدول المتفاوضة. ولذلك، من الأهمية بمكان أن ننوه بأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار جاءت نتاجا للعمل الدبلوماسي المتعدد الأطراف الناجح ونتيجة أساسية لتعددية الأطراف.

وتنزانيا، بوصفها دولة بحرية نامية رئيسية في القرن الأفريقي، تولي أهمية كبيرة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبوصفنا من أوائل الدول التي انضمت إلى الاتفاقية، حيث وقعنا عليها خلال حفل التوقيع الافتتاحي في 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 وصدقنا عليها في 30 أيلول/سبتمبر 1985. ومنذ ذلك الحين، ظلت تنزانيا ملتزمة دائما بروح اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأوفت بالتزاماتها بدقة ودافعت بحزم عن نزاهتها وسلطتها. وفي عام 1989، سنت تنزانيا قانونا للمياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة أدرج بعض أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في القانون المحلي. واليوم، بعد مضي 40 عاما، تحظى الاتفاقية بقبول واسع النطاق، حيث بلغ عدد الدول الأطراف فيها 168 دولة، بما فيها بلدي.

ووفرت الاتفاقية أيضا إطارا لمواصلة تطوير مجالات محددة من قانون البحار ووضعت نظاما شاملا للقانون والنظام في محيطات العالم وبحاره، وقواعد تحكم كافة استخدامات المحيطات ومواردها. وهذا الفهم هو الذي أحضرنا جميعا هنا اليوم لتقييم الإسهامات القيمة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار منذ إبرامها، من بين جملة أمور. ومنذ اعتماد الاتفاقية، أبرم صكان إضافيان في إطار الاتفاقية – اتفاق عام 1994 المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية والاتفاق الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في عام 1995. وشكل اتفاقا التنفيذ المهمان تطورين هائلين في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ويسرني أن أشير إلى أن تنزانيا أيضا دولة طرف في كليهما.

وتمثل المفاوضات الجارية بشأن صك قانوني ثالث ملزم دوليا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يتعلق بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، معلما آخر فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية. وفي ذلك الصدد، يثني وفد بلدي على الأمين العام لقراره استئناف الدورة الخامسة لمفاوضات التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، المقرر عقدها في الفترة من 20 شباط/فبراير إلى 3 آذار/مارس 2023. ومن شأن إبرام اتفاق جديد في إطار الاتفاقية أن يعزز جهودنا الجماعية للإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي في أعالي البحار الواقعة خارج مناطق الولاية الوطنية. ويحدونا الأمل في أن تكون هذه الدورة الأخيرة للمفاوضات.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، نحتاج أيضا إلى التفكير مليا في كيفية المساعدة لتحقيق المثل النبيلة للاتفاقية، لا سيما في مسيرتنا صوب خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فعلى سبيل المثال، نحتاج إلى الإسراع في البت في التقارير المعلقة المعروضة على لجنة حدود الجرف القاري. وخلال الاجتماع الثاني والثلاثين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الذي عقد في حزيران/يونيه هنا في نيويورك، قال رئيس اللجنة في تقريره (SPLOS/32/7) إن تراكم التقارير قد زاد من فترة الانتظار بين الشروع في تقديم التقرير ونظر اللجنة فيه إلى ما يقرب من 13 سنة، بدلا من الـ 10 سنوات المنصوص عليها في الاتفاقية.

وذلك الاتجاه لا يشهد تحسنا. ومن الأمثلة المحددة على ذلك طلب جمهورية تنزانيا المتحدة لعام 2012، الذي قدم قبل 10 سنوات وينتظر انتهاء اللجنة منه. ولا تتوافق فترات الانتظار مع الأهداف المرجوة للدول الأطراف وللقائمين على إنشاء اللجنة لصالح فرادى الدول التي تطلب تمديد حدود جرفها القاري. إذ ترسخ أوجه عدم اليقين بشأن الحدود الخارجية، وتؤثر تأثيرا سلبيا، في جملة أمور، على الخطط الإنمائية للبلدان المعنية. وللتوضيح، أود أن أكرر المشاعر التي أعرب عنها بيان تنزانيا في الاجتماع الثاني والثلاثين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي أن اللجنة تبذل عموما قصارى جهدها، بصورة فعالة ومبتكرة، للوفاء بولاياتها. وتعزى الأعمال المتراكمة جزئيا إلى التنفيذ الناجح للاتفاقية. وكل ما نحتاج إلى القيام به هو تعزيز دعمنا للجنة من أجل القيام بالمزيد ومن ثم المساعدة على تقليل عدد الطلبات المتراكمة بتقصير فترة الانتظار وزيادة عدد الطلبات التي يبت فيها في دورة واحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في اتخاذ الإجراءات التالية.

أولا، يمكن النظر في بعض الطلبات ككل نظرا لبساطتها أو صغر أبعادها أو عدم وجود أي منازعات، بموجب أحكام المادة 51 من النظام الداخلي للجنة.

ثانيا، ينبغي للأمين العام أن يتخذ التدابير المناسبة في حدود مستويات الموارد القائمة عموما لزيادة تعزيز شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، التي تعمل بوصفها أمانة اللجنة، في تزويدها ولجانها الفرعية بالدعم والمساعدة المعززين في نظرها في الطلبات.

ثالثا، ربما ينبغي لنا أن ننظر في تعديل أحكام المادة 2 من المرفق الثاني للاتفاقية بتوسيع اللجنة من 21 إلى 35 عضوا، مما سيضيف لجنتين فرعيتين أخريين إلى اللجان الثلاث الحالية.

وبناء على ذلك، أود أن أختتم بياني بمناشدة جميع الدول الأطراف في الاتفاقية وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعزيز إرادتنا السياسية وتعليقاتنا بما يتماشى مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من أجل البناء على التطورات الأخيرة والتعجيل بالعمل من أجل حماية ذلك المورد الطبيعي الثمين، المحيطات. لنلتزم بالتنفيذ الكامل للاتفاقية باستخدام جميع الأدوات المتاحة لنا لضمان التنمية المستدامة ومصير البشرية في المستقبل، على النحو المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وكما ورد في تقرير الأمين العام "خطتنا المشتركة" (A/75/982).

وما كان لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أن تتحقق بدون الالتزام والدعم الجماعيين منا جميعا هنا. وكما نتفق جميعا، فإن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار معاهدة حديثة أثبتت جدواها بوصفها اتفاقية إطارية لقانون البحار، تستند إليها العناصر الأخرى لقانون البحار. فلنحافظ على روح مونتيغو باي. وينبغي تفسير الاتفاقية وتطبيقها بصورة كاملة وبدقة وبحسن نية. ويجب أن نتفق هنا على أن المحيط هو الموطن المشترك للبشرية، وأن حمايته واستخدامه المستدام مسؤوليتنا المشتركة. وتنزانيا على استعداد للعمل مع جميع الدول الأطراف لدعم مقاصد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): قبل أربعين عاما، أبرمت أخيرا اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بعد تسع سنوات من المفاوضات وفتح باب التوقيع عليها، مما فتح فصلا جديدا في الإدارة العالمية للمحيطات. تتناول الاتفاقية المصالح المشتركة للبشرية، فضلا عن شواغل مختلف أنواع البلدان. وهي تحمي بفعالية الحقوق والمصالح المشروعة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. وهي تتبع اتجاه العصر من خلال التمسك بالإنصاف والعدالة وتعزيز التعاون في الشؤون البحرية. وهي نتيجة للدبلوماسية المتعددة الأطراف الناجحة ونتيجة هامة لتعددية الأطراف.

وقد أنشأت الاتفاقية، من خلال تدوينها ووضعها الواسع لقواعد قانون البحار، نظما قانونية تنظم المسائل المتعلقة بالمياه الإقليمية، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، والجرف القاري، وأعالي البحار، والمنطقة الدولية لقاع البحار، والمناطق البحرية الأخرى. وقد أوجدت قواعد قانونية في مختلف المجالات، بما في ذلك حماية البيئة البحرية، والبحث العلمي البحري، وتطوير التكنولوجيا البحرية ونقلها. وأنشأت ثلاث مؤسسات دولية رئيسية، هي السلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار، ولجنة حدود الجرف القاري. وبوصفها صكا قانونيا شاملا للشؤون المتصلة بالمحيطات، فقد قبلها المجتمع الدولي على نطاق واسع وأدت دورا هاما في فهم البشرية للمحيطات والبحار وحمايتها واستخدامها بشكل مستدام.

وفي الوقت نفسه، من المهم ملاحظة أن الاتفاقية لا تنص على قواعد قانونية لجميع الأنشطة البحرية أو المسائل المتصلة بالمحيطات. وكما أكدت ديباجة الاتفاقية، فإن المسائل التي لا تنظمها الاتفاقية تظل محكومة بقواعد ومبادئ القانون الدولي العام. وإلى جانب المعاهدات الدولية الأخرى المتعلقة بالمحيطات والقانون الدولي العرفي، أنشأت الاتفاقية إطارا حديثا لقانون البحار وأسهمت في صون النظام البحري الدولي وتطويره.

لقد كان التفاوض على الاتفاقية أول عملية تشريعية دولية رئيسية تشارك فيها جمهورية الصين الشعبية بعد استعادة مقعدها الشرعي في

الأمم المتحدة. وشاركت الصين في عملية التفاوض برمتها، وأسهمت في إبرام الاتفاقية ودخولها حيز النفاذ، وكانت من أوائل الموقعين عليها. ونحن ملتزمون بالتنفيذ الكامل والأمين للاتفاقية، والمشاركة فيها بنشاط والاستفادة من الاتفاقية وآلياتها والإسهام فيها.

أولا، عززت الصين تشريعاتها المحلية المتعلقة بالمحيطات لتعزيز تنفيذ الاتفاقية. وقد أصدرنا قوانين هامة، بما في ذلك بشأن المياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة، وبشأن المنطقة الاقتصادية الخالصة للصين والجرف القاري، وبشأن استكشاف واستغلال الموارد في منطقة قاع البحار العميقة، بغية ضمان ترجمة أحكام الاتفاقية بشكل منظم إلى قانون محلي. وبالإضافة إلى ذلك، عدلت الصين قوانينها المتعلقة بحماية البيئة البحرية وسلامة المرور البحري، واستحدثت قانونا لخفر السواحل، في جملة أمور، من أجل مواصلة تحسين نظامها للإدارة البحرية تمشيا مع أحكام الاتفاقية وروحها.

ثانيا، عززت الصين التعاون في مجال البحث العلمي البحري بغية ضمان التدفق السلس للشحن الدولي. وقد أنشأنا مركزا مشتركا للبحوث البحرية مع إندونيسيا وأجرينا دراسات استقصائية بحرية مشتركة مع نيجيريا وبلدان نامية أخرى لاستكشاف وتعميق معرفتنا بالمحيطات معا. وتحترم الصين وتدعم حرية الملاحة والتحليق التي تتمتع بها جميع البلدان وفقا للقانون الدولي، وتنفذ بإخلاص أحكام الاتفاقية وقواعد المنظمة البحرية الدولية بغية تحسين خدمات البحث والإنقاذ البحري. وشاركت الصين بنشاط في مهام حراسة مرافقة في خليج عدن، وبذلك حافظت بشكل فعال على سلامة وأمن ممرات الشحن الدولية.

ثالثا، اتباعا لفلسفة الحضارة الإيكولوجية، عززت الصين حمايتها للبيئة البحرية. وتنفذ الصين بجدية أحكام الاتفاقية المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، وتشارك بنشاط في برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتعزز الجهود الرامية إلى جعل المحيط أزرق نظيفا وجميلا. ولقد التزمت الصين رسميا ببلوغ الكربون ذروته وتحقيق الحياد الكربوني، وستواصل العمل على الوفاء بذلك من خلال المساهمة بشكل كبير في التصدي للتحديات العالمية مثل تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر.

يتغير العالم وعصرنا وتاريخنا حاليا بطرق غير مسبوقة. وفي المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني، أكد شي جين بنغ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ورئيس الصين، أن الصين تشارك بنشاط في إصلاح وتطوير نظام الحوكمة العالمية لجعل الحوكمة العالمية أكثر عدلا وإنصافا. إن المحيطات توحد العالم في مجتمع ذي مستقبل مشترك، وتشكل مجالا هاما من مجالات الحوكمة العالمية. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع أصحاب المصلحة لدعم النظام الدولي بقوة، وفي القلب منه الأمم المتحدة، والنظام الدولي، الذي يدعمه القانون الدولي، بهدف تحقيق مقاصد الاتفاقية، ومواجهة تحديات عصرنا، وتقديم إسهامات أكبر في سلام البشرية وأمنها وتنميتها والتنمية المستدامة للمحيطات واستخدامها.

ويجب أن نتمسك بتعددية الأطراف الحقيقية وأن نحسن الإدارة العالمية للمحيطات. وينبغي لجميع البلدان أن توحد جهودها وأن تتوصل إلى توافق في الآراء من أجل دعم روح تعددية الأطراف المجسدة في الاتفاقية، وتعزيز الدور الرئيسي للأمم المتحدة في الإدارة العالمية للمحيطات، وتطبيق سمات الإدارة العالمية مثل المشاورات المكثفة والمساهمات المشتركة والمنافع المشتركة من أجل بناء نظام بحري دولي عادل ومعقول، وبناء مجتمع بحري ذي مستقبل مشترك وتحسين رفاهية البشرية جمعاء. يجب علينا أن نعزز التعاون الدولي من أجل بناء موطن أزرق للبشرية. والصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف لاغتنام فرصة النهوض بمبادرة التنمية العالمية لترسيخ التعاون البحري العملي وتطوير شراكات قائمة على المحيطات ومد طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين العالي الجودة.

ونحتاج إلى تعزيز التنمية المستدامة للمحيطات، وضمان الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وبناء محيطات زرقاء نظيفة وجميلة، والتكاتف

لمواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ. ويجب أن نعزز سيادة القانون الدولي وأن نحافظ على السلام والهدوء في المحيطات والبحار. ولا بد من تفسير الاتفاقية تفسيرا كاملا ودقيقا وتطبيقها بحسن نية، دون تحريفها أو إساءة استغلالها. وينبغي لنا أن نواصل تطوير القانون الدولي للبحار، بما في ذلك الاتفاقية، بغية تحسين تطبيق سيادة القانون في المحيطات والبحار. ونحن بحاجة إلى تعزيز الحوار والمشاورات، والتقيد بمبدأ موافقة الدولة، وحل المنازعات البحرية بالوسائل السلمية. ولا بد من ممارسة حرية الملاحة والتحليق وفقا للقانون الدولي، ويجب أن نرفض ممارسة استغلال المحيطات لتهديد سيادة وأمن الدول الأخرى.

في جلسة اليوم، ذكرت بعض البلدان ما يسمى بقضية التحكيم في بحر الصين الجنوبي. ولا بد من التشديد على أن أحكام التحكيم الصادرة عن المحكمة الدولية لقانون البحار في تلك القضية تقوض بشكل خطير نزاهة الاتفاقية وسلطتها. فهي غير منصفة وغير قانونية. ولن تؤثر قرارات التحكيم تلك تحت أي ظرف من الظروف على السيادة الإقليمية للصين وحقوقها ومصالحها البحرية في بحر الصين الجنوبي. وتعارض الصين أي مطالبة أو إجراء يستند إلى تلك القرارات ولن تقبل أبدا بأي مطالبة أو إجراء من هذا القبيل.

السيد باري رودريغيس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب دولة بوليفيا المتعددة القوميات بعقد جلسة اليوم للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل غواتيمالا بالنيابة عن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/77/PV.48).

إن بوليفيا، وهي دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار منذ تموز/يوليه 1994، تود أن تغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية الاتفاقية في تنظيم حقوق والتزامات الدول فيما يتعلق بقاع البحار وبوصفها صكا رئيسيا لتمكين استخدام التنوع الواسع للموارد البحرية. ولذلك نعتبر التعاون من خلال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية أمرا أساسيا لضمان أن تتمكن جميع الدول من تطبيق الاتفاقية والاستفادة من التنمية المستدامة للمحيطات والبحار.

إن قانون البحار من المسائل الرئيسية الراهنة في العلاقات القانونية الدولية، إذ أن جميع الدول غير الساحلية وشبه غير الساحلية تواجه صعوبات خطيرة في الوصول إلى البحر واستخدام موارده، وبمراعاة أن المجالات البحرية مجالات ذات إمكانات كبيرة لضمان رفاه شعوب العالم، وخاصة في البلدان النامية. وتحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تعتبر دستور البحار، على وجه التحديد الحقوق والالتزامات لجميع الدول الأطراف فيها. ومن السمات المهمة الأخرى لتلك القاعدة من قواعد القانون الدولي أنها تأخذ في الاعتبار البلدان غير الساحلية، مما يدل على المساواة بين جميع الدول بغض النظر عن موقعها الجغرافي.

إن الاتفاقية، بإقرارها حقوق البلدان النامية غير الساحلية على البحر مثل بوليفيا، تعزز صلتنا بأحد الخيرات المشتركة للبشرية – المحيطات – وتسهم في تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية من خلال تدابير التوازن والعدالة التي توفرها بوصفها صكا دوليا. ولذلك، إذ نسترشد بمبادئ المساواة وعدم التمييز والتضامن الدولي والعدالة الاجتماعية لتصحيح الاختلالات والمظالم العالمية، نرى أن من الأهمية بمكان تعزيز الآليات الدولية لمنح معاملة تفضيلية للدول التي لا تتمتع بسواحل بحرية، وبالتالي فهي في وضع جغرافي غير مؤات بالمرة فيما يتعلق بالاستفادة من الموارد البحرية. وأود أن أشدد على أن بوليفيا تعترف بالمحيطات بوصفها تراثا مشتركا للبشرية، ولهذا السبب نحن ملتزمون بالمشاركة بنشاط في القرارات المقبلة بشأن هذه المسألة.

وتحقق المحيطات فوائد متعددة، وفي كثير من الحالات يعتمد بقاء الشعوب عليها. والمحيطات جزء حي من أمنا الأرض، لكن تأثير النزعة الاستهلاكية الجامحة على التنوع البيولوجي للمحيطات يتجلى بشكل متزايد. وفي ذلك الصدد، يساور وفد بلدي قلق عميق إزاء المستويات العالية جدا للتلوث في المحيطات، وخاصة المواد البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، التي تؤثر بشدة

على صحتنا وتراثنا المشترك. فالمياه والأرض والغابات والنظم البيئية والتنوع البيولوجي والمجال الجوي والمجال البحري هي هبات وعناصر مكونة لأمنا الأرض، وفي سياق الشواغل بشأن انعدام الأمن الغذائي، ستؤدي موارد البحار دورا حاسما في مستقبل شعوب العالم. ولا يزال يتعين علينا تهيئة الظروف لضمان التوزيع العادل والمنصف للثروة البحرية. ولهذا السبب من الأهمية بمكان أن نعمل بجهد أكبر لاستعادة المحيطات وانسجامها مع أمنا الأرض. نحن بحاجة إلى تغيير جذري في الطريقة التي نحيا بها ونتواصل مع بعضنا البعض في المجتمع العالمي. ولجميع الشعوب الحق في الانتفاع من المحيطات، ويجب على جميع الدول الالتزام بحمايتها.

إننا نقترب من نقطة اللاعودة ويجب أن نتخذ إجراءات الآن. فحياتنا وحياة الأجيال الحالية والمقبلة في خطر. وإن لم نقم بتغيير حاسم اليوم لوقف هذه الكارثة، فسيكون الأوان قد فات غدا.

السيدة بيرلنغ (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): احتفلت الجمعية العامة في نيسان/أبريل بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واحدة من أهم الصكوك المتعددة الأطراف التي أبرمت على الإطلاق. وتمثل معلما بارزا في التعاون والحوكمة الدوليين. وتحدد الاتفاقية، بوصفها دستور المحيطات، الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. فقد وفرت إمكانية التنبؤ وأساسا للاستخدامات السلمية للمحيطات، والأمن البحري، والتعاون الدولي، والعلاقات الودية بين الدول. وتعزز الاتفاقية التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع شعوب العالم، من خلال الاستخدام العادل والمنصف والمستدام للمحيطات. وفي ذلك الصدد، تعكس أحكامها الوحدة الإيكولوجية للمحيطات وقد وضعت بعناية للاستجابة لمصالح جميع الدول الأطراف، بما فيها الدول النامية.

وستظل البيئة البحرية والتنوع البيولوجي يواجهان تحديات كبيرة ومعقدة في السنوات القادمة، بما في ذلك التحمض، فضلا عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والتلوث وعمليات تصريف النفايات غير القانونية. وعلاوة على ذلك، سيؤدي تغير المناخ إلى انخفاض الجليد البحري، وتسارع ارتفاع مستوى سطح البحر، والأحداث الشديدة المتصلة بمستوى سطح البحر، وزيادة تواتر الأحوال الجوية الشديدة.

ولا تزال النرويج على ثقة بأن الاتفاقية هي الإطار المناسب للتصدي بنجاح لتلك التحديات الناشئة للمحيطات في الحاضر والمستقبل، وهي ملتزمة بالعمل ضمن هذا الإطار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة السعيدة لأناشد الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية أن تفعل ذلك بغية التحقيق الكامل للهدف المتمثل في مشاركة الجميع فيها.

إن الاتفاقية تقوم على شرط أساسي هو أن تكون لدى جميع الدول القدرة على المشاركة في العمليات الدولية وممارسة حقوقها السيادية في البحر. وهذه المشاركة أساسية أيضا لضمان كفاءة الهيكل الذي تنشئه الاتفاقية وشرعيته. ولتحقيق ذلك، من الأهمية بمكان، أولا، أن تتعاون الدول وتتشاطر خبراتها لزيادة تعزيز قدرة البلدان النامية وضمان المساواة في الحصول عليها. ولذلك تظل تدابير بناء القدرات أولوية رئيسية بالنسبة للنرويج. فعلى سبيل المثال، دعمت النرويج مشاريع ناجحة لبناء القدرات في إطار ولاية السلطة الدولية لقاع البحار لزيادة وعي الدول النامية في مختلف المناطق بحقوقها وإمكانياتها بموجب الاتفاقية. ثانيا، تسهم النرويج في مختلف الصناديق الاستئمانية لشعبة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار لضمان المشاركة الكاملة والهادفة لجميع الدول وممثليها.

وفيما يتعلق بعام 2023، تتعهد النرويج بدعم صناديق التبرعات الاستئمانية لغرض تحمل تكلفة مشاركة الأعضاء من البلدان النامية لحضور اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية التابعة للسلطة الدولية لقاع البحار ولجنة حدود الجرف القاري، بمبلغ 10 000 دولار، لكل منها.

ويسر النرويج أن تنضم إلى الآخرين في تقديم مشروع القرار A/77/L.36، المعنون "المحيطات وقانون البحار". ونتقدم بالشكر مرة

أخرى للسيدة ناتالي موريس – شارما، ممثلة سنغافورة، على قيادتها الفعالة خلال المشاورات، وننوه بارتياح بصيغة الحضور الشخصي الذي اتبعتها هذا العام.

يمثل مشروع قرار هذا العام تغييرا عن كونه مجرد معلومات مستكملة عن وقائع قرارات العام الأخير، بما في ذلك شموله لعدة تغييرات جوهرية. وأود أن أسلط الضوء، على وجه الخصوص، على التحديثات المتعلقة بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة لإنشاء لجنة حكومية دولية من أجل التفاوض لوضع صك دولي ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية. فالتلوث بالمواد البلاستيكية هو أحد أسرع التحديات نموا في عصرنا، وتولي النرويج أولوية قصوى للتوصل لاتفاق طموح وقوي.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على المفاوضات الهامة الجارية في السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون. وفي الفقرة 71 من مشروع القرار الجامع، ترحب الجمعية العامة بشدة بالتقدم المحرز بشأن مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة. ومن المهم الاعتماد المبكر للنظام الجديد لضمان امتثال استغلال الموارد المعدنية في المنطقة في المستقبل للمعايير البيئية الصارمة. وترحب النرويج بالتقدم المحرز في الاجتماعات التي عقدت بالحضور الشخصي في كينغستون في عام 2022 وتشجع السلطة على مواصلة عملها بشأن مشروع النظام على سبيل الأولوية. والنرويج ملتزمة بالقيام بدورها في ذلك المسعى.

وترحب النرويج كذلك بالتقدم الكبير المحرز في الجولة الأخيرة من المفاوضات بشأن وضع صك دولي جديد ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري ذ في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. فنحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى إطار لتعزيز التنسيق في إدارة المحيطات ووضع قواعد وإجراءات أكثر تفصيلا لاستخدام تقييمات الأثر البيئي وأدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية. ولذلك، نرحب بعقد دورة خامسة مستأنفة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانونا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام في شباط/فبراير 2023 من أجل استكمال مفاوضاتنا. وستعمل النرويج على ضمان وجود أداة قوية ومتينة يمكنها أن تصمد أمام اختبار الزمن.

وفي عام 2018، أنشأ رئيس وزراء النرويج، مع 13 من قادة العالم الآخرين، الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات. وقبل عامين، أطلقوا خطة عملهم الطموحة بشأن المحيطات، التي تجمع بين الحماية الفعالة والإنتاج المستدام والرخاء المنصف. والتزموا بإدارة 100 في المائة من مناطق المحيطات الخاضعة لولايتهم على نحو مستدام بحلول عام 2025.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، انضمت إليهم الولايات المتحدة، ممثلة بالرئيس بايدن، وفي عام 2022 انضم الرئيس الفرنسي ماكرون ورئيس الوزراء البريطاني. ولتحقيق النتائج، يجب تنفيذ توصيات الفريق وإجراءاته. ولذلك، يعمل كل بلد الآن على ضمان أن تؤدي عملية صنع القرار السياسي إلى اتخاذ إجراءات فعالة. وفي هذا الصدد، فإن مشاركة البلدان غير الأعضاء في الفريق في برنامج العمل أمر حيوي.

وفي الختام، أود أن أذكر برنامج المساعدة الذي أطلقته النرويج وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في عام 2020. والقصد منه هو توفير تنمية القدرات والمساعدة الفنية للدول النامية بغية تعزيز قدرتها على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات ذات الصلة والاستفادة على نحو أفضل من فوائد الاقتصاد المستدام للمحيطات. ونحن ممتنون لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على جهودها فيما يتعلق بذلك البرنامج، الذي يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عنه في الصفحة الإلكترونية للشعبة.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ناميبيا البيان الذي أدلى به ممثل رواندا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/77/PV.48). وأضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تفخر ناميبيا بالمشاركة في الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتاريخنا مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فريد من نوعه، حيث إننا وقعنا على الاتفاقية بوصفنا خامس الأعضاء فيها في عام 1982، وهي فترة سبقت استقلالنا؛ لقد وقعنا عليها قبل أن ننال الاستقلال. وفي عام 1983، صدق مجلس الأمم المتحدة لناميبيا على الاتفاقية بالنيابة عنا، وكجزء من قانون خلافة الدول، أصبحت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بعد الاستقلال جزءا لا يتجزأ من نظامنا القانوني.

إننا في وقت يفرض علينا بصفة عاجلة أن نلتزم بما اتُخذ من إجراءات من أجل محيطنا. والحاجة الملحة إلى العمل على حماية التنوع البيولوجي لمحيطاتنا واجب والتزام يتحمله كل جيل.

وفي هذا العام، أوضحنا التزامنا المركز تجاه المحيطات من خلال عقد عدة مؤتمرات قمة واجتماعات هامة ستسهم في تعزيز حماية النظم الإيكولوجية البحرية والصيد المستدام، ولا سيما بمكافحة تلوث محيطاتنا بالمواد البلاستيكية. وبالاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تقع على عاتقنا مسؤولية ضمان أنه بينما تستعد بلداننا لمواصلة المفاوضات الحكومية الدولية، يجب أن نسعى بشكل جماعي لاعتماد إطار مؤسسي قوي لتحقيق الأهداف المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية فضلا عن استغلاله على نحو مستدام وعادل.

تمتلك ناميبيا خط ساحلي يمتد أكثر من 572 1 كيلومترا. ولذلك، فإن ازدهارنا يعتمد على الإدارة المستدامة لمحيطاتنا ومواردنا البحرية. ومهمة ناميبيا هي سعيها الحثيث من أجل الاستخدام المستدام للموارد المحيطية والبحرية والدعوة إليه والدفاع عنه. ويتجلى ذلك في مشاركتنا النشطة في الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات، الذي يشدد على الأهمية التي نوليها للحفاظ على اقتصاداتنا البحرية وغيرها من الاقتصادات المائية وتكييفها في المستقبل بغية التصدي للتحديات الملحة والصعبة. ومن هذا المنطلق، لا نزال ندرك أن مسؤوليتنا تتجاوز نطاق ولايتنا الوطنية، ولذلك نلتزم بضمان الإدارة السليمة بيئيا للتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق ولايتنا الوطنية. ونرتكز في هذا المبدأ على أساس المعرفة العلمية، بما في ذلك اعتماد تدابير لحفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

وإذ ترى ناميبيا أن وقت العمل قد حان، فإننا نؤمن بالحاجة لحلول شاملة للمشاكل التي تؤثر على محيطاتنا. والواقع أننا نشهد تهديدا واضحا بسبب تغير المناخ على الصعيد العالمي، وهذا يلزمنا كل يوم بتعزيز العمل الجماعي. فلا يمكننا أن نواصل الحديث عن تلك التهديدات بطريقة مجردة أو أن نقدم حلا أحادي البعد يمكن أن يعوق تنفيذ توصيات خبراء تغير المناخ.

إن المحيط، بوصفه مشاعا عالميا، يمنحنا الحياة ويربط البشرية بطرق استثنائية. ولذلك، فإن حمايته ليست أمرا اختياريا، بل إنه أمر أساسي لبقاء قريتنا العالمية. وعلى هذا النحو، وبغض النظر عن المكان الذي نعيش فيه، يجب أن نرد الجميل للمحيط من خلال حمايته حتى يتمكن من مواصلة إمدادنا بسبل العيش، الآن وفي المستقبل.

السيد هادييكريسانتو (قبرص) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد قبرص البيان الذي أدلي به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وكذلك بيان فريق الأصدقاء المعني باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (انظر A/77/PV.48).

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار مناسبة للاحتفال وكذلك فرصة للتفكير في الإنجازات التي حققتها الاتفاقية ومساهمتها الناجحة في تعزيز الاستخدامات السلمية وحرية البحار، واستغلال مواردها الطبيعية، بما في ذلك الاستخدام المستدام لمواردها الحية وحفظها، ودراسة البيئة البحرية وحمايتها والمحافظة عليها.

وقد وصف الأمين العام الاتفاقية ذات مرة بأنها واحدة من أهم الصكوك المتعددة الأطراف وأكثرها بصيرة في القرن العشرين. وكانت المفاوضات التي أدت إلى اعتماد الاتفاقية في عام 1982 مثالية

من وجهة نظر الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وكان المؤتمر الثالث لقانون البحار أول مؤتمر دولي رئيسي قرر الاعتماد على توافق الآراء كقاعدة لصنع القرار. ومنذ اليوم الذي فتح فيه باب التوقيع على الاتفاقية – 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 – حظيت الاتفاقية بقبول شبه عالمي.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بوصفها دستور المحيطات، تمثل توازنا دقيقا بين حقوق جميع الدول ومصالحها، بغض النظر عن خصائصها المحددة. وتجسد أحكامها القانون الدولي العرفي وتشكل قواعد واضحة تتعلق بسيادة الدول في البحار وحقوقها السيادية وولايتها القضائية، وكذلك فيما يتعلق بتعيين الحدود البحرية. وتلك القواعد قابلة للإنفاذ من جانب جميع الدول وضدها، بما فيها الدول التي ليست أطرافا في الاتفاقية. ويستتبع ذلك، في جملة أمور، مسؤولية جميع الدول عن ضمان أن تكون جميع الترتيبات المشتركة بين الدول التي تدخل فيها، بما في ذلك الاتفاقات الدولية المتعلقة بتعيين الحدود البحرية أو غيرها من المسائل المتصلة بالبحار، متماشية مع القانون الدولي على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وبوصف قبرص دولة جزرية وأمة بحرية، فإنها تلتزم التزاما قويا بدعم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتدعم بنشاط أهدافها ومؤسساتها. وتعترف قبرص بالإسهام الطويل الأمد للاتفاقية في السلم والأمن الدوليين، وتشدد على أهميتها المحورية بوصفها الدعامة الأساسية لإدارة المحيطات.

وقد اعتمدت قبرص تشريعاتها البحرية الوطنية وفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وحددت مناطقها البحرية على أساس خط الوسط مع عدد من الدول المجاورة لها، وفقا للقانون الدولي. ولا يمكن لوفد بلدي أن يبالغ مهما قال في التأكيد على أهمية احترام السيادة والحقوق السيادية والولاية القضائية على المناطق البحرية لجميع الدول الساحلية، فضلا عن مبدأ علاقات حسن الجوار، إلى جانب أولوية التسوية السلمية للنزاعات في العلاقات الدولية. وينبغي ألا تطالب أي دولة بمعاملة استثنائية أو أن تتعدى على حقوق دول أخرى أو أن تنخرط في ممارسات تهدف إلى تفكيك النظام القانوني الواضح الذي أرسته الاتفاقية، بما في ذلك فيما يتعلق بالدول الجزرية والدول التي تضم جزرا.

وأغتنم هذه الفرصة لأشدد على أن بلدي قد أعرب في عدة مناسبات عن استعداده للدخول في مفاوضات مع أي بلد معني بغية التوصل إلى تسوية سلمية بحسن نية لأي نزاع بحري في شرق البحر الأبيض المتوسط، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك تسوية أي نزاع من هذا القبيل أمام محكمة العدل الدولية.

ووفد بلدي واثق من أن الاتفاقية ستزداد أهمية في العقود المقبلة. فاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تتسم بما يكفي من المرونة ولديها النطاق الكافي للتصدي للتحديات الناشئة المتعلقة بالمحيطات، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر. وتلك الظاهرة هي إحدى النتائج العاجلة الناجمة عن تغير المناخ والتي تؤثر بشكل خاص على الدول الجزرية. وعلى نحو ما أكدنا في مناسبات عديدة، نؤيد بقوة الرأي القائل بأن أي مسائل تخص قانون البحار تتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر ينبغي أن تحل في إطار الاتفاقية.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار مناسبة تدل على التزامنا الجماعي المتجدد بالاتفاقية بوصفها صكا للسلم والأمن الدوليين. ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية على الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود اليونان أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلي به سابقا باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.48) وتود أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي اعتمدت قبل 40 عاما، في 10 كانون الأول/ديسمبر 1982، كانت نتيجة نجاح عدة سنوات من المفاوضات التي جرت في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، الذي بدأ قبل تسع سنوات، في عام 1973.

واتباعا لتقليد قديم، قامت اليونان، وهي دولة بحرية ودولة ملاحة بحرية، بالمشاركة بنشاط في المفاوضات، كما فعلت قبل عدة سنوات في مؤتمرات ومساع دولية سابقة، وأسهمت في النتيجة الناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار وفي اعتماد الاتفاقية، إلى جانب الدول الأخرى التي تتشاطر دعما قويا بنفس القدر لوجود نظام قائم على القواعد.

لم تكتف الاتفاقية، وقت اعتمادها، بتدوين القانون الدولي العرفي القائم فحسب، بل وضعت أيضا أحكاما تجسد التطوير التدريجي للقانون.

واليوم، بعد مرور 40 عاما، لا يتجلى الطابع البارز والعالمي والموحد للاتفاقية في مساهمتها المثيرة للإعجاب والعالمية تقريبا فحسب، بل وفي الطابع الفريد والشامل لأحكامها أيضا. ومن المسلم به عن حق أنها دستور المحيطات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاجتهاد القانوني الدولي قد قبل منذ وقت طويل بأن أحكامها تجسد القانون الدولي العرفي، وبالتالي، فهي ملزمة لجميع الدول، بغض النظر عما إذا كانت أطرافا متعاقدة في الاتفاقية أم لا.

وتحدد الاتفاقية الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، وتتسم بأهمية استراتيجية لأي إجراء وطني وإقليمي وعالمي. إنها تمثل أساس إدارة المحيطات، التي يجب احترامها، وتوفر الأساس القانوني لتسوية وتنظيم أي مسألة قد تنشأ. وبالتالي فإن الاتفاقية تعزز استقرار القانون فضلا عن صون السلم والأمن الدوليين.

إن التحديات غير المسبوقة التي يواجهها الكوكب حاليا تتطلب إجراءات عاجلة وفي الوقت نفسه سلسة وفعالة بنفس القدر، يمكن الاضطلاع بها في إطار النظام القانوني الذي حددته الاتفاقية أو وفقا لأحكامها وعملا بها، مثل اتفاق التنفيذ بشأن حفظ التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ونتوقع أن يتم وضع الصيغة النهائية للاتفاق خلال الدورة الخامسة المستأنفة للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، في الأشهر القليلة المقبلة.

وختاما، إن التزام جميع الدول باحترام النظام القانوني للمحيطات وقانون البحار، على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أصبح أكثر ملاءمة وأهمية من أي وقت مضى.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد فرنسا تأييدا تاما البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.48) وتود الآن أن تدلي ببعض التعليقات بصفتها الوطنية.

نتوجه نحن أيضا بالشكر لسنغافورة والنرويج على تيسير المفاوضات بشأن مشروعي القرارين المدرجين في جدول أعمالنا (A/77/L.33 و A/77/L.36). ويتكرر التأكيد مرة أخرى على النطاق الفريد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وأهميتها العالمية. إن الاتفاقية، التي نحتفل اليوم بذكراها السنوية الأربعين، تؤسس توازنا أساسيا بين حريات وحقوق والتزامات الدول وجميع مستخدمي المحيطات والبحار. والهدف منها هو تغطية جميع الجوانب: مختلف المناطق البحرية وحدودها، والحقوق والالتزامات ذات الصلة، وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، وتسوية المنازعات.

وبالإضافة إلى تحديد حقوق والتزامات الدول الساحلية والإطار القانوني للمناطق البحرية المتاخمة لأراضيها، تكرس الاتفاقية مختلف الحريات في أعالي البحار، وفي مقدمتها حرية الملاحة والتحليق. وعلاوة على ذلك، فإن أحكامها المتعلقة بحقوق المرور العابر، والمرور في الممرات البحرية الأرخبيلية، والمرور البريء، تكتسي أهمية قصوى. ونحن ملتزمون التزاما قويا بذلك الإطار القانوني وباحترامه.

وتنص الاتفاقية كذلك على أن تعيين الحدود البحرية يجب أن يتم بروح من التفاهم والتعاون. وبذلك تكون محكمة العدل الدولية قد وضعت منهجية وجيهة تراعيها المحكمة الدولية لقانون البحار وهيئات التحكيم.

إن الإدارة المستدامة للمحيطات وتعاون الدول أمران حيويان للسلام والاستقرار العالميين. وهكذان فإن الاتفاقية تحقق توازنا يسهم

إسهاما هاما في الاستخدام السلمي لجميع المناطق البحرية، بغض النظر عما إذا كانت تقع ضمن السيادة الوطنية أو الولاية القضائية لدولة ما أم لا. ولهذا السبب لا بد من الدفاع عن المبدأ القائل بأن جميع الأنشطة في البحر يجب أن تتماشى تماما مع ذلك الإطار القانوني الدولي، الذي يجب حماية وحدته وسلامته. وفرنسا ملتزمة التزاما تاما بتحقيق تلك الغاية.

ويمكن تعزيز الإطار القانوني الذي أنشأته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وما فتئت فرنسا تدعم بنشاط المفاوضات الجارية بشأن إبرام اتفاق ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ونشارك بنشاط في عملية إبرام الاتفاق، جنبا إلى جنب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي. وتتجلى تلك المشاركة في إنشاء ائتلاف الطموح الكبير في التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية، في مؤتمر قمة المحيط الواحد، الذي عقد في بريست، بفرنسا، في شباط/فبراير الماضي. وحتى الآن، وقعت 50 دولة والاتحاد الأوروبي على ذلك. وسنواصل العمل لضمان الانتهاء من المفاوضات في عام 2023. والهدف من ذلك هو إبرام معاهدة قوية وفعالة وعالمية تحقق قيمة مضافة حقيقية للإدارة الحالية لأعالي البحار إلى جانب توفير الأدوات اللازمة للحماية الفعالة والاستخدام المستدام لمواردها.

وثمة تحد رئيسي آخر يتمثل في تغير المناخ وأثره على ارتفاع مستوى البحار والمحيطات. وبما أن لفرنسا وجودا في المحيط الهادئ والمحيط الهندي ومنطقة البحر الكاريبي، فإنها تتأثر بشكل خاص. ونتشاطر الشواغل المشروعة التي أعربت عنها بقوة أقاليم ما وراء البحار والدول الجزرية الصغيرة، التي يكتسي هذا الموضوع أهمية قصوى بالنسبة لها.

وتود فرنسا أن تشيد بالإسهام الهام للجنة القانون الدولي من خلال عملها بشأن الآثار القانونية لارتفاع مستوى سطح البحر. ونحن بحاجة إلى استنباط وتنفيذ حلول عملية ضمن الإطار القانوني القائم دون تأخير. وتود فرنسا أن تغتنم هذه الفرصة للإشادة بالعمل الممتاز الذي قامت به الهيئات الثلاث المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار كل منها في مجاله.

أولا، تعمل لجنة حدود الجرف القاري بلا كلل للاضطلاع بعملها الحيوي ويجب تزويدها بالموارد اللازمة لمواصلة القيام بذلك.

ثانيا، ما فتئت فرنسا تؤيد تأييدا قويا للسلطة الدولية لقاع البحار، التي مكنت ولايتها الفريدة حتى الآن من الحفاظ على التراث المشترك للبشرية، وهو المنطقة وقاع البحار العميقة. وبإصدار عقود الاستكشاف، أسهمت السلطة إسهاما مفيدا في اكتساب المعارف الأساسية التي ستساعدنا على التصدي للتحديات العالمية التي نواجهها حاليا.

وأخيرا، نشيد بعمل المحكمة الدولية لقانون البحار ونرحب بقضاتها المنتخبين حديثا.

وختاما، أود أن أذكر بأن فرنسا، بناء على التزامها، قدمت اقتراحا مشتركا، مع كوستاريكا، للمشاركة في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات، المقرر عقده في الفترة 2024-2025. وسيعقد المؤتمر في فرنسا في حزيران/يونيه 2025، متابعة لحدث رفيع المستوى عقد في سان خوسي في حزيران/يونيه 2024.

السيد غيريت سوتو (باراغواي) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة الهامة للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي فتح باب التوقيع عليها أمام الدول في عام 1982.

وبوصفنا بلدا موقعا على الاتفاقية، فإننا نرحب بإسهامها الهام في تعزيز نظامنا المتعدد الأطراف من خلال إرساء الحريات والحقوق والالتزامات، فضلا عن نظام قوي لحل المنازعات، مما يسهم في إحلال السلام على الصعيد الدولي.

وفي هذه الذكرى السنوية الأربعين، نحتفل بدور الاتفاقية بوصفها عنصرا مركزيا في قانون البحار يهدف إلى ضمان حفظ المحيطات واستخدامها المستدام. ونشدد بصفة خاصة على تصنيفها للمنطقة ومواردها بوصفها تراثا مشتركا للبشرية.

إن الاستخدام المستدام لموارد المحيطات أمر حيوي لتنمية شعوبنا. وللمحيطات دور هام جدا في تنمية البشرية. وقد وفرت محيطاتنا، على مدى أجيال عديدة، الموارد الطبيعية والغذاء وستظل بمثابة القناة الرئيسية للنقل في مجال التجارة الدولية. وهنا نود أن نشدد على الإسهام الهام للاتفاقية من خلال وضع قواعد ومبادئ تتيح للدول إمكانية التنبؤ وتوازن بين حقوقها وواجباتها.

ونظرا لاتساع نطاق العضوية الدولية للاتفاقية، فإنها تمثل قاسما مشتركا لمختلف المصالح البحرية لجميع الدول، سواء كانت بلدانا ساحلية أو، في حالة باراغواي على وجه التحديد، غير ساحلية. وفي ذلك الصدد، يمثل اعتماد الاتفاقية خطوة رئيسية إلى الأمام من حيث تحسين الحالة الجغرافية غير المواتية للبلدان غير الساحلية، إلى حد ما على الأقل. ومن الواضح أن حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى أعالي البحار مدرج في الاتفاقية.

ومع ذلك، فإن إدماج البلدان النامية غير الساحلية في اقتصاد المحيطات لدينا لا يزال يشكل تحديات، بوجود ظروف محددة يجب أن تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب. وللقيود المؤسسية والقيود المؤسسية المتصلة برأس المال البشري والتكنولوجي تأثير مباشر على قدرة بلداننا على ممارسة حقوقها على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية. ولهذا السبب نشدد على الحاجة إلى زيادة التعاون والتنسيق وتعزيز إمكانية الوصول بشكل منصف إلى المحيطات.

وبوصفنا بلدا ناميا غير ساحلي، نشجع جميع الدول الأطراف على ضمان التنفيذ الفعال للجزء العاشر من الاتفاقية. ونشدد أيضا على الإسهام الهام للمحكمة الدولية لقانون البحار في سيادة القانون وفي تطوير الاجتهاد القضائي الدولي في ذلك الصدد. ونسلم بأهمية الاتفاقية بوصفها الإطار التنظيمي للمحيطات.

وفي الختام، نود أن نسلط الضوء على التطور الجاري لقانون البحار، كما يتجلى في المفاوضات بشأن اتفاقية ملزمة قانونا بشأن المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والدورة الخامسة المقبلة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بالمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ونأمل أن تترجم المفاوضات الناجحة إلى صك شامل وعالمي يراعي خصوصيات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية.

السيدة بيشكوفا (بلغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): توفيرا للوقت، سأدلي ببيان موجز. وقد وزع النص الكامل.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لحظة مناسبة للتفكير في مواطن القوة والضعف في الاتفاقية ومعالجة مسائل الامتثال والإنفاذ.

وتؤيد بلغاريا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الاتحاد الأوروبي وممثل فييت نام باسم مجموعة من البلدان (انظر A/77/PV.48). وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

ويعتبر اعتماد الاتفاقية بحق إحدى اللحظات المحورية في تطوير القانون الدولي ويدعم مبدأ حرية أعالي البحار، وهو أمر حيوي لسلام وازدهار كل دولة في جميع أنحاء العالم. وتتجلى الثقة الموضوعة في الاتفاقية بوضوح في ارتفاع عدد الدول الأطراف، الذي يبلغ حاليا 168 دولة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي.

وتفخر بلغاريا بأنها أسهمت في عملية التفاوض وفي تنفيذ الاتفاقية، حيث ترأس الأستاذ ألكسندر يانكوف اللجنة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار من عام 1973 إلى عام 1982، وعمل فيما بعد قاضيا في المحكمة الدولية لقانون البحار.

وتنظم الاتفاقية وتضمن الاستخدام المستدام لأهم مورد على هذا الكوكب من خلال إنشاء إطار قانوني شامل يحدد وضع مختلف المناطق البحرية ويقدم آلية فعالة لتسوية المنازعات. واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار اتفاقية شاملة ومتكاملة تعالج تقريبا جميع المسائل ذات الصلة التي كانت معروفة وقت التفاوض بشأنها، وهي صك قانوني حي له اتفاقان تنفيذيان واتفاق ثالث قيد النظر حاليا، بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام.

وفي مناسبة اليوم التذكارية، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على أن الاتفاقية، وبعد مرور 40 عاما على اعتمادها، حافظت على أهميتها في حياتنا اليومية نظرا لأن الدول الساحلية، وفقا لأحكام الاتفاقية، قد أبرمت اتفاقات بشأن حدودها البحرية مع الدول المجاورة، وكل دولة، بغض النظر عما إذا كانت ساحلية أو غير ساحلية، تتاجر بحرية مع العديد من البلدان الأخرى عن طريق الإبحار بسفنها.

لقد تعلمنا الكثير خلال 40 عاما، بما في ذلك أن قاع البحر والعمود المائي فوقه يزخران بموارد أحيائية، وليس فقط موارد معدنية. وفي تلك السنوات الـ 40، اكتسبنا أيضا التكنولوجيا للوصول إلى تلك الموارد. وهذا ليس سوى مثال واحد من الأمثلة العديدة على التحديات التي تواجه قانون البحار في القرن الحادي والعشرين والتي كان من المستحيل موضوعيا تدوينها من جانب واضعي الاتفاقية وقت التفاوض بشأنها.

ولم تُعرَّف العديد من المسائل الأخرى في الاتفاقية، مثل الأمن البحري وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر وحقوق الإنسان وحماية العمال، على سبيل المثال لا الحصر. ونتشاطر الرأي القائل بأن تلك المسائل لا تقل من أهمية الاتفاقية، بل إنها تجدد التركيز على تنفيذها.

وفيما يتعلق بأهمية الاتفاقية، أود أيضا أن أتناول مسألة الدور الرئيسي الذي تؤديه المحكمة الدولية لقانون البحار في تسوية المنازعات بموجب الاتفاقية. ويوفر الجزء الخامس عشر من الاتفاقية للدول أربعة محافل مختلفة لتسوية منازعاتها، ويتم الامتثال لمعظم القرارات المتعلقة بالحدود البحرية. لكن هناك حالات رفض من جانب الدول للمشاركة في الدعاوى التي تُعرض على المحكمة وقبول أحكامها، مما يقوض عملية تسوية المنازعات ويهدد قدرة الاتفاقية على توفير إطار قانوني مستقر لاستخدام المحيطات.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا دعم بلغاريا الثابت لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ولأهميتها على مر الزمن.

السيد كورايولا يندي كلوس (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): من دواعي سرور البرازيل أن تشارك في هذا الاحتفال بصفتنا الوطنية استكمالا للبيان الذي أدلى به ممثل غواتيمالا باسم أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (انظر A/77/PV.48).

وأود أن أشكر سنغافورة على أخذ زمام المبادرة في تنظيم احتفالات اليوم. كثيرا ما يُنظر إلى العلاقات الدولية على أنها نظام تحكمه الفوضى، حيث يتم تحديد السياسة العالمية من خلال توازن القوى والظروف المادية للدول الكبرى. وفي ظل هذه الظروف، يكون أمام البلدان النامية خيار بسيط: أي جانب يختارون بناء على مصالح الأقوياء.

وقد بينت لنا المفاوضات التاريخية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي اختتمت في عام 1982، أننا لسنا ملزمين بذلك السيناريو وأن البلدان النامية يمكنها، بل وينبغي لها، أن تدافع عن أشكال أخرى من الحوكمة ترتكز على القانون الدولي. واختتامها الناجح تأكيد قوي على أن الفوضى هي من صنع الدول.

وهذا الصك القوي، الذي يغطي 70 في المائة من سطح كوكبنا، يضمن أن يكون كل طرف فيه، بغض النظر عن حجمه أو قدرته، ملزما بمبادئ حرية الملاحة والأمن البحري وحق المرور، من بين الأحكام الأخرى التي شكلت حرفيا العالم الذي نعيش فيه فيما يتعلق بالشؤون البحرية.

ولا يخطئن أحد في هذا الصدد: فاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار قصة نجاح للقانون الدولي. وعلى سبيل المثال لا الحصر لاثنين من أحكامها الأكثر بروزا وطموحا، تنص المادة 136 منها على أن المنطقة تراث مشترك للبشرية، وذلك يسبق بعضا من أصعب المناقشات التي ما زلنا نجريها حتى يومنا هذا بشأن الحوكمة الدولية للمحيطات. ومن ناحية أخرى، يكفل الجزء السادس منها حق كل دولة في الدفاع عن توسيع جرفها القاري داخل الحدود التقنية والعلمية، مهما كان من الصعب أن يتأرجح ميزان القوى إلى جانب أو آخر.

بيد أن قصة الاتفاقية لا تزال تتكشف أمام أعيننا، وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في الأحكام المتعلقة بنقل التكنولوجيا وبناء

القدرات والتمويل، لا يزال يتعين ترجمة تلك الأحكام إلى تقدم حقيقي للبلدان النامية. وفي كثير من الحالات، تكون الثغرات التكنولوجية في الشؤون البحرية أكبر بكثير من تلك التي نراها في مجالات أخرى.

وعلى الرغم من المساواة القانونية التي حققتها الاتفاقية، فإن الإنصاف الحقيقي لا يزال على بعد خطوة واحدة. ولكي نكون أوفياء لإرث أولئك الذين تفاوضوا على المعاهدة التي نحتفل بها اليوم، يجب أن نغير ذلك وأن نضمن أن الممارسة تتبع النظرية. وفي ذلك الصدد، أمامنا فرص تاريخية لإحراز تقدم كبير في إطار الاتفاقية ولضمان أن تكون مرة أخرى سابقة لعصرها.

وإحدى تلك الفرص هي المفاوضات التي تجري في السلطة الدولية لقاع البحار بشأن التعدين والاستغلال، والتي تدعو فيها البرازيل بقوة إلى وضع صك جوهري وشامل يسمح بإقامة توازن سليم بين حماية البيئة والتقدم الاقتصادي، وكذلك بين حرية استكشاف الموارد بطريقة مسؤولة والحاجة إلى تقاسم المنافع مع الجميع.

وهذا يقودني إلى الفرصة الثانية: المفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وكما ورد في مناسبات عديدة، يتمثل الموقف البرازيلي في أن الموارد الجينية البحرية تتبع نفس تصنيف التراث المشترك للبشرية مثل المنطقة، ومن ثم يلزم حفظها واستخدامها على نحو مستدام بطريقة تسمح لنا بالاستفادة منها وجمع الموارد اللازمة للاستثمار في حماية التنوع البيولوجي البحري.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن تقاسم المنافع النقدية ليس إسهاما ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تدفعه للبلدان النامية، بل هو ترتيب يسمح لنا جميعا بأن نكون على قدم المساواة في التصدي للتحديات الهائلة التي تواجه التنمية المستدامة في المحيطات، وضمان استخدام المحيطات لمنفعة الجميع وتمكيننا جميعا من مساعدة محيطاتنا.

إننا على مشارف شهر شباط/فبراير، وستكون البرازيل في الخطوط الأمامية للعمل من أجل اختتام ناجح للمفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. إن حجم الاستثمار الذي نحتاجه للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة ضخم. ولحسن الحظ، فإن فوائد الاقتصاد الأزرق هائلة أيضا. ففي الآونة الأخيرة، أظهرت دراسة أن الأرباح المحققة من خمسة أدوية تم تطويرها باستخدام الموارد الجينية البحرية تجاوزت 12 بليون دولار في السنوات العشر الماضية. إننا نتحدث عن بلايين من الدولارات. وهذا هو مستوى تقاسم المنافع النقدية الذي تتوقعه البلدان النامية لتحقيق نتيجة ناجحة وطموحة وتحويلية. فلنبقي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في الطليعة لمدة 40 سنة أخرى.

السيد إسكوبار أولاوري (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما وفد غواتيمالا، باسم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ووفد فييت نام، باسم مجموعة من البلدان الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (انظر A/77/PV.48).

وبالنيابة عن حكومتي، أود أن أعرب عن ارتياحنا لإتاحة الفرصة لنا للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفتح باب التوقيع عليها، وهي صك دولي يدون القانون الدولي العرفي بشأن الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها في المنطقة البحرية ويوفر إطارا تنظيميا ذا طابع عالمي لقانون البحار.

وعلى الرغم من أن إكوادور طرف حديث العهد نسبيا في الاتفاقية، فقد قدم بلدي إسهامات ملموسة في تطوير قانون البحار. ولعل أهمها إعلان سانتياغو لعام 1952، الذي أعلن فيه أن البلدان لها السيادة والولاية الحصرية على بعد 200 ميل بحري من سواحلها، بما في ذلك قاع البحر وباطن أرضه.

ويتمثل جزء أساسي من الاتفاقية في دعمها للتنمية المستدامة وحفظ الموارد البحرية واستخدامها. وعلاوة على ذلك، ولأن الاتفاقية تتضمن أحكاما بشأن تعيين حدود المناطق البحرية وحل المنازعات وحماية حقوق البلدان الساحلية، فإنها تسهم في تطوير القانون الدولي وتعزيز السلام والأمن والتعاون بين الدول.

وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك تحديات، نبرز من بينها الصيد غير القانوني، والصيد الذي يتم دون إبلاغ ودون تنظيم، والتلوث، وتغير المناخ، والأمن البحري، والمشاركة العادلة في إدارة الفوائد المتأتية من استخدام الموارد المعدنية في قاع البحار ونقل التكنولوجيا البحرية، فإننا واثقون من أنه يمكن التصدي لتلك التحديات على أساس الاتفاقية. ويتضح ذلك من التقدم المحرز في المفاوضات بشأن وضع صك دولي ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

ومن منظور وطني، نود أن نسلط الضوء على جانبين من جوانب الاتفاقية لهما أهمية خاصة لإكوادور وغيرها من البلدان النامية.

أولا، من المهم فرض وقف اختياري ليتسنى إجراء تحليل للآثار المترتبة عن أنشطة استخراج المعادن في المنطقة، بغية الحصول على المعلومات والضمانات اللازمة لحماية الموارد والنظم الإيكولوجية البحرية في قاع البحار العميقة الدولية.

ثانيا، ندعو بكل احترام لجنة حدود الجرف القاري، بغية تنفيذ المادة 76 من الاتفاقية، إلى الإسراع بإدارتها، لا سيما في الحالات التي لا توجد فيها نزاعات على الجزر أو الأراضي وحيث تستند الطلبات التي تنظر فيها إلى مورفولوجيا قاع البحار فحسب.

وتعرب إكوادور عن تقديرها للجهود التي تبذلها اللجنة وتدرك عبء عملها فضلا عن الظروف غير المتوقعة التي واجهتها، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا. غير أن عدم تحليل الطلبات في غضون مواعيد نهائية معقولة يؤثر على التوقعات المشروعة للدول الأطراف وخططها الإنمائية.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا دعمه لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واستعداده لمواصلة الإسهام في تطويرها.

السيدة بيكو (موناكو) (*تكلمت بالفرنسية*): تفخر إمارة موناكو بالمشاركة في هذا الاحتفال بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

لقد اعتمدت الاتفاقية في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، المعقود في 30 نيسان/أبريل 1982، وفتح باب التوقيع عليها في مونتيغو باي، جامايكا، في 10 كانون الأول/ديسمبر 1982. وتلك معالم تستحق الاحتفال.

وتود موناكو أن تشدد على الطابع العالمي للاتفاقية، التي تعرف بحق بدستور المحيطات، فضلا عن طابعها الوحدوي. ويمكن الآن اعتبار أحكام الاتفاقية عرفية. وكما ذكرنا في مناسبات عديدة، تضع الاتفاقية الإطار القانوني الذي يحكم جميع الأنشطة المتعلقة ببحارنا ومحيطاتنا. وهكذا أوجدت الاتفاقية نظاما قانونيا وساعدت على ضمان استقرار حوكمة المحيطات. وبفضل الاتفاقية، لدينا نظام متوازن للحقوق والمسؤوليات الذي من واجبنا أن نحافظ على سلامته.

وتؤدي الاتفاقية دورا رئيسيا في تعزيز السلام والتسوية السلمية للمنازعات وتعيين الحدود البحرية والتعاون التقني بين الدول. وهي ليست أداة للتنمية المستدامة فحسب، بل أيضا لتعزيز العلاقات الودية بين الأمم فضلا عن العدالة والمساواة في الحقوق.

والسياق الذي صيغت فيه الاتفاقية في مونتيغو باي استثنائي من عدة جوانب: اكتشاف موارد بحرية جديدة، والوعي المتزايد بالطبيعة المحدودة لموارد المحيطات والبحار، وتطوير تقنيات جديدة تسمح باستخراج الموارد، وضغوط جديدة على البيئة البحرية. والرؤية التي تبناها المفاوضون بشأن الاتفاقية ما زالت تحتفظ بأهميتها الكاملة اليوم. لقد صمدت تلك الرؤية أمام اختبار الزمن وكذلك أمام التطورات العملية.

ويكتسي اتفاقا التنفيذ أيضا أهمية قصوى للنظام القانوني الذي أنشأته الاتفاقية. وبالنظر إلى التحديات الراهنة وأزمة الكوكب الثلاثية التي نواجهها، تظل الاتفاقية أداة رئيسية في مساعدتنا على ضمان حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام للأجيال المقبلة.

ومن الأهمية بمكان وضع اتفاق تنفيذ ثالث، أي صك دولي ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة

خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. التطور في القانون الدولي للبحار منذ عام 1995. وإمارة موناكو ملتزمة التزاما كاملا بتلك العملية وتدعو إلى اعتماد نص طموح في الدورة الخامسة المستأنفة للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، المقرر عقدها في أوائل العام المقبل.

وتشيد الإمارة بالهيئات الثلاث التي أنشأتها الاتفاقية: المحكمة الدولية لقانون البحار، والسلطة الدولية لقاع البحار، ولجنة حدود الجرف القاري. ويتسم عمل تلك الهيئات بالكفاءة عالية، وينبغي الاعتراف بإسهاماتها الأساسية كجزء لا يتجزأ من احتفالنا.

وأخيرا، أشيد أيضا بشعبة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار، وهي جزء من مكتب الشؤون القانونية، ومديرها وجميع موظفيها على مهنيتهم وخبرتهم والمساعدة التي يقدمونها طوال العام.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): بالإضافة إلى البيان الذي أدلى به ممثل غواتيمالا باسم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والبيان الذي أدلى به ممثل فييت نام باسم مجموعة من البلدان (انظر A/77/PV.48)، سأدلي الآن بعدد من الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هو أحد أوضح الإسهامات في تعزيز السلام والأمن والتعاون والعلاقات الودية بين جميع الدول. وفي الوقت نفسه، يشكل أحد الصكوك الدولية ذات الآثار الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية الأكبر.

وتمثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار دستورا حقيقيا للدول. تتسم الاتفاقية بطابع عالمي واضح وهي مقبولة كصك ملزم لجميع الدول، بما فيها الدول التي ليست أطرافا فيه، لأن أحكامها تعتبر انعكاسا للقانون الدولي العرفي.

وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 1982، وبعد ما يقرب من 15 عاما من المفاوضات، اعتمدت الاتفاقية في جامايكا وفتح باب التوقيع عليها. وكان الدعم للاتفاقية فوريا وغير مسبوق، كما يتضح من التوقيعات الـ 119 التي تلقتها في يوم اعتمادها. وظل ذلك الدعم قويا على مدى السنوات الـ 40 التالية، وأصبحت 168 دولة عضوا الآن أطرافا فيه. وفي تلك السنوات الـ 40، واجهت الاتفاقية باستمرار تحديات جديدة ناشئة عن متطلبات عصرنا. ويمكننا القول إن الاتفاقية، بعد أن تغلبت على الصعوبات، هي حجر الزاوية في الإطار القانوني الدولي للمحيطات.

وكان هدف المتفاوضين على الاتفاقية هو حل جميع المسائل المفتوحة المتصلة بقانون البحار في وثيقة واحدة. ولذلك تمثل أحكامها توازنا دقيقا بين حقوق الدول والتزاماتها التي يجب الحفاظ عليها، بما في ذلك عند مواجهة تحديات جديدة تتعلق بقانون البحار.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار معاهدة مبتكرة ونص حديث لم يتقادم. بل على العكس من ذلك، فإن بعض أحكامها أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. وهذه هي حالة الأحكام المتعلقة بحماية البيئة البحرية. والاتفاقية شهادة على أهمية الشواغل البيئية للمفاوضين في وقت كانت فيه هذه المواضيع أقل أولوية مما هي عليه الآن. ونتيجة لذلك، تتضمن الاتفاقية قسما كاملا عن حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.

واليوم، بعد مرور 40 عاما على اعتماد الاتفاقية، تتعرض صحة بحارنا ومحيطاتنا للخطر بسبب استمرار ممارسات الاستغلال غير المستدامة. ولهذا السبب ينبغي أن يكون التفاوض على صك دولي ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام أولوية في جدول أعمال المحيطات. ويحتاج العالم إلى معاهدة فعالة ومتوازنة تمكن من سد الثغرات في مجال حماية البيئة البحرية.

وفي هذا الصدد، نود أن نكرر موقف وفد بلدنا البناء تجاه المفاوضات ونشجع المشاركة النشطة في الدورة الخامسة المستأنفة

للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، المقرر عقدها في شباط/فبراير 2023، والتي نأمل أن يتم إحراز تقدم فيها على أساس ما تم تحقيقه في الدورة السابقة.

وغني عن القول إنه لتعزيز سيادة القانون بشأن المحيطات، من الأهمية بمكان أن تعمل آلية الاتفاقية للتسوية السلمية للمنازعات على النحو السليم. ولهذا السبب نشيد بعمل المحكمة الدولية لقانون البحار، ويسرنا أن نرى العدد المتزايد من القضايا المرفوعة في السنوات الأخيرة، الأمر الذي نعتقد أنه يعكس ثقة المجتمع الدولي المتزايدة بالمحكمة وتعريفها الواضح لمختلف المناطق البحرية وامتداداتها. والواقع أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ساعدت على حل العديد من المنازعات وتعزيز الاستقرار القانوني.

وتكرر الأرجنتين أيضا الإعراب عن تقديرها للعمل المتواصل الذي تقوم به لجنة حدود الجرف القاري فيما يتعلق بالطلبات المقدمة من البلدان الساحلية والتوصيات الصادرة إلى تلك البلدان بشأن المسائل المتصلة بتعيين الحدود الخارجية لجرفها القاري. وبالإضافة إلى ذلك، تود الأرجنتين تسليط الضوء على أن القواعد قد لقيت استحسانا كبيرا وأنها سمحت للجنة بالاضطلاع بولايتها التقنية البارزة.

وأود أيضا أن أنوه بالعمل الحيوي الذي قامت به السلطة الدولية لقاع البحار وأهمية المفاوضات التي تجري في مجلسها بشأن مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية، فضلا عن المعايير والمبادئ التوجيهية ذات الصلة التي وضعت وتسمح لنا بالانتقال من استكشاف الموارد المعدنية في المنطقة إلى استغلالها.

بيد أننا نكرر التأكيد على استحالة الانتقال إلى تلك المرحلة الثانية دون وضع أنظمة قوية تراعي الجوانب التقنية والبيئية والمالية، التي يجب تحديدها جميعا لكفالة اتباع أنشطة الاستغلال في المنطقة لأفضل الممارسات والمعايير والمتطلبات المتاحة لحماية البيئة البحرية واحترام التراث المشترك للبشرية، على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وفي ذلك الصدد، وبالإضافة إلى الأنظمة المتعلقة باستغلال المعادن في المنطقة، هناك حاجة إلى تحديد آلية المدفوعات وتوزيع الفوائد، فضلا عن وجود عمل تجاري فعال، وإلا فإننا سندخل مرحلة الاستغلال غير الكامل.

وللأرجنتين خط ساحلي يمتد لأكثر من 000 3 ميل، وكانت دائما مدافعا قويا عن النظام الدولي الذي أنشأته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونعتقد أنه من أجل الحفاظ على التعايش السلمي في البحار والمحيطات، من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي معالجة المسائل الناشئة المتعلقة بالمحيطات في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونغتنم هذه الفرصة لنكرر دعوتنا إلى جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك وتسهم في تحقيق عالميتها.

السيدة زكرياش (البرتغال) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.48).

وفي أوقات الانقسام الكبير، كان اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفتح باب التوقيع عليها لحظة تحولية لتعددية الأطراف ولبناء نظام للمحيطات مستدام وطويل الأجل وقائم على القواعد. ونحن هنا اليوم للاحتفال بهذه الرؤية وهذا الإنجاز، وهي رؤية لا تركز على المصالح الضيقة المباشرة بل على المنفعة المشتركة الطويلة الأمد للبشرية، في إطار القانون الدولي – وهي مصدر إلهام تمس الحاجة إليه في الوقت الحاضر.

والواقع أن اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار قبل 40 عاما كان إنجازا كبيرا بوصفه مشروعا متعدد الأطراف ونتيجة موضوعية. وتحدد الاتفاقية، بوصفها الدعامة الرئيسية في إدارة المحيطات، الإطار القانوني الشامل الذي يجب أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، وترسي الأسس المؤسسية والتنظيمية اللازمة لدعم التعاون الدولي والعلاقات الودية فيما بين جميع الدول في شؤون المحيطات، فضلا عن النهوض بالمعرفة العلمية، وحماية البيئة البحرية والاستخدام المستدام للموارد البحرية. وكل ذلك، مقرونا بنظام

قوي لتسوية المنازعات، يضمن مكانتها كأداة للسلام والاستقرار، فضلا عن قدرتها على الصمود لسنوات قادمة.

من المؤكد أن الاتفاقية تبقى مرجعنا للتصدي لتحديات مستقبلنا المشترك. وعلى مدى السنوات الـ 40 الماضية، أثبتت الاتفاقية أن لديها قدرة استثنائية على التطور من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات الجديدة والناشئة. ومما لا جدال فيه اليوم أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة متعددة الأطراف لتحسين صحة المحيطات. واختتام المفاوضات المتعلقة بصك طموح ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، يقدم مثالا جيدا على كيفية قيام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بدور أساسي في دعم الحفاظ على محيطاتنا في الأجل الطويل.

وعلاوة على ذلك، فإن الأدوات القانونية المنصوص عليها في الاتفاقية أساسية لدعم تنفيذ الأهداف المتعلقة بالمحيطات في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. ولا يمكن التصدي بفعالية للتحديات الأخرى، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة لتغير المناخ والتلوث البلاستيكي وتهديدات الأمن البحري، إلا إذا بنيت الحلول على الإطار القانوني الذي توفره اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتسقت معه.

كانت البرتغال على الدوام دولة بحرية في جوهرها. إن هويتنا وتاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا ترتبط حتما بالمحيطات. كما تنطوي تلك العلاقة الخاصة على مسؤولية كبيرة في العمل الجماعي لوقف وعكس اتجاه التدهور في صحة وإنتاجية محيطاتنا ونظمها الإيكولوجية فضلا عن حماية واستعادة قدرتها على الصمود وسلامتها الإيكولوجية.

وبناء على ذلك، كانت البرتغال من أوائل المدافعين بنشاط عن إدراج الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشاركنا، إلى جانب كينيا، في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمحيطات، ونحن ملتزمون التزاما كاملا بالتوصل إلى صك دولي طموح وملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في أقرب وقت ممكن. ونعتمد الآن نهجا استشرافيا أكثر من أي وقت مضى، مستخدمين الاتفاقية كإطار لتطوير المزيد من البحوث العلمية البحرية وأفضلها، بما في ذلك عن طريق استكشاف الروابط العلمية بين المحيطات والغلاف الجوي والفضاء في المركز الجوي في جزر الآزور. ونفعل ذلك استنادا إلى الاقتناع بأن الحفاظ على كوكبنا الأزرق ورفاه الأجيال الحالية والمقبلة يرتبط ارتباطا جوهريا بالسلام وصحة محيطاتنا وإنتاجيتها، وأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بوصفها دستور المحيطات، لا تزال تؤدي دورا رئيسيا لا غنى عنه في كفالة تحقيق تلك النتيجة.

وفي هذا العام الذي يصادف الذكرى السنوية الأربعين للاتفاقية، ندعو جميع الدول إلى تنفيذ التزاماتها بالكامل وبفعالية بموجبها.

السيدة أوزغور (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في هذه المناسبة، وإذ نجتمع للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، نود أن نعلن أن تركيا تؤيد المقصد العام للاتفاقية، وتوافق على أحكامها الموضوعية، باستثناء المواد 3 و 33 و 121، بما في ذلك على وجه الخصوص الأحكام المتعلقة بحماية البيئة البحرية والاستخدام المستدام للمحيطات ومواردها.

ويساورنا القلق إزاء الآثار السلبية المتعددة واسعة النطاق لبعض الأنشطة البشرية وتغير المناخ على المحيطات والبحار وبالتالي على سبل العيش. إن تركيا، بصفتها طرفا في مختلف الصكوك الدولية والإقليمية في مجالي التنوع البيولوجي والبيئة، وبوصفها البلد المضيف للاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، الذي عقد في العام الماضي، والذي تم فيه اتخاذ عدد من القرارات الرائدة فيما يتعلق بالبحر الأبيض المتوسط، تلتزم التزاما قويا بالجهود العالمية لحماية البيئة البحرية وحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام داخل نطاق الولاية الوطنية وخارجها.

وكدليل على ذلك الالتزام، سنستضيف أيضا الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في عام 2024.

وعلاوة على ذلك، تولي تركيا أهمية قصوى لعملية التفاوض الجارية لوضع اتفاق جديد متعدد الأطراف لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. وما فتئنا نشارك بنشاط في تلك المفاوضات. ونحن فخورون أيضا بأن لدينا امرأة متميزة تعمل كعضو في لجنة القانون الدولي وتقود، إلى جانب زملائها الأعضاء، عمل اللجنة بشأن الموضوع المهم المتمثل في ارتفاع مستوى سطح البحر.

وتؤيد تركيا الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء نظام للبحار يستند إلى مبدأ المساواة ويحظى بقبول جميع الدول. وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى أن معظم أحكام الاتفاقية قد أدرجت بالفعل في تشريعاتنا الوطنية.

ولكن، كما نذكر كل عام بعد اعتماد قرار المحيطات وقانون البحار بالتصويت في الجمعية العامة، ترى تركيا أن الاتفاقية لا توفر ضمانات كافية لحالات جغرافية معينة تسود فيها ظروف خاصة. وفي هذا السياق، يتعلق اعتراض تركيا أولا وقبل كل شيء بتطبيق الأحكام المحددة للاتفاقية في البحار المغلقة أو شبه المغلقة على حساب المصالح الحيوية والحقوق المشروعة للدول المعنية. ولا تسمح لنا الاتفاقية بإبداء تحفظات على تلك المواد.

ولذلك، وعلى الرغم من أننا نتفق مع الاتفاقية في مقصدها العام ومع معظم أحكامها، فليس بوسعنا أن نصبح طرفاً فيها بسبب أوجه القصور البارزة تلك. وتلك الأسباب، التي منعتنا من أن نصبح طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لا تزال قائمة.

ولا نعتزم الخوض في مزيد من التفاصيل بشأن حججنا القانونية والسياسية الشاملة في هذه الجلسة، ولكننا نود أن نعرب عن استعداد تركيا لأن تصبح طرفا في الاتفاقية حالما تحل مسائل بحر إيجة التي طال أمدها بطريقة عادلة ومنصفة من خلال الوسائل المنصوص عليها في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة على أساس الموافقة المتبادلة بين الطرفين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): نظرا لتأخر الوقت، أعلق هذه الجلسة. وسنستمع إلى المتكلمين المتبقين يوم الجمعة، 16 كانون الأول/ديسمبر، مباشرة بعد رفع الجلسة الـ 55.

علقت الجلسة الساعة 18/15.